دولـة فلسطين

ديـوان قـاضي القضاة

التقرير السنوي

2017

القدس عاصمة دولة فلسطين الأبدية
أمانة الدين.. وأمانة التاريخ

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الرئيس محمود عباس (أبو مازن)

رئيس دولة فلسطين

كلمة الدكتور محمود الهباش

تقديم،،،

الحمد لله رب العالمين، حمدا يوافي ما تزايد من النعم، والشكر له على ما أولانا من الفضل والكرم، هو أحكم الحاكمين القائل في كتابه المبين: **{إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ}** [الأنعام: 57]، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المصطفى –صلى الله عليه وسلم- خير من حكم وقضى، وأقام العدل وإليه دعا، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان ومن على هداهم اقتفى، وبعد،،،

فإن القضاء الشرعي من فروض الكفايات عند المسلمين، هو باب من أبواب الفقه الإسلامي ومسلك من مسالك الشريعة والقانون المستند اليها، وجزء هام من مقومات المجتمع، يرفع التظالم، ويفصل في التخاصم، وينصر المظلوم ويوصل الحقوق إلى أهلها، ويصلح ذات بين الناس، حيث يقول الله تبارك وتعالى: **{وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ}** [المائدة: 49].

وتنبع أهمية القضاء الشرعي من قدسيته العظيمة ومنزلته التي لا تدانيها منزلة، وتأكيدا لدوره الجليل والأساس في نشر العدل بين الناس، وفي عمارة الأرض على الوجه الذي أراده الله تعالى للكون والإنسان والحياة، فقد اولاه الرسول –صلى الله عليه وسلم-اهتماماً بالغاً حيث يقول فيما رواه ابن مسعود –رضي الله عنه-: **[لا حَسَدَ إلا فِي اثْنَتَيْنِ :رَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً فَسَلَّطَهُ عَلَى هَلَكَتِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا].**

وانطلاقا ما للقضاء الشرعي العادل المستقل من أهمية في إرساء الأمن الاجتماعي، وتركيز النماء الاقتصادي، وحماية الأسرة الفلسطينية، وحفظ كيانها وتماسكها، حماية للنسيج الوطني العام.

وإدراكا من دولة فلسطين لهذه الأهمية ، فقد حَرِصْتَ على أن يكون ديوان قاضي القضاة – المحاكم الشرعية سلطة قضائية مستقلة، يحظر التدخل في شؤونه، وان يكون القضاة الشرعيون مستقلين لا سلطان عليهم في قضائهم لغير الشرع والقانون.

ومن خلال رؤيتنا في ديوان قاضي القضاة في فلسطين، حيث نتطلع إلى الريادة والإبداع والتميُّزِ ومواكبة التطور، فإن المحاكم الشرعية في فلسطين تعمل على تحقيق العدالة الناجزة في كل مكان تستطيع الوصول إليه في ربوع الوطن، انطلاقا من العاصمة القدس الشريف، إلى أن تصل الحقوق إلى أصحابها في كل فلسطين.

لقد استطعنا في ديوان قاضي القضاة في فلسطين أن نواكب التطورات التقنية وان ندخل الأنظمة الحديثة لتكنولوجيا المعلومات في عمل المحاكم الشرعية، لما لها من علاقة بتنمية القدرات وتحسين الأداء وسرعة الإنجاز، وتبسيط إجراءات التقاضي وتعميق التواصل بين المتداعين، وهو ما يحقق رؤية القضاء الشرعي الفلسطيني بتوفير خدمات متطورة بمستويات عالمية، وخلق بيئة مثالية تتسم بالكفاءة والشفافية، وفق معادلة العمل: "خدمة افضل بتكلفة اقل".

إننا نعمل الان لكي تصبح خدمات المحاكم الشرعية الفلسطينية الكترونية قدر المستطاع ووفق الحاجة، ويمكن للمراجعين أن يحصلوا على الخدمات عن طريق التكنولوجيا الحديثة دون عناء التنقل والانتظار، وكذلك التواصل بين المحاكم الشرعية الفلسطينية الكترونياً لتيسير إجراءات التوثيقات والمعاملات والحجج الشرعية. وسوف يواصل القضاء الشرعي الفلسطيني مسيرته بتوجيهات قيادة دولة فلسطين، وعلى رأسها فخامة الرئيس محمود عباس حفظه الله، ليكون القضاء الشرعي سبَّاقا في مواكبة التطور والتميز في تقديم أفضل الخدمات القضائية والأسرية لأبناء شعبنا الفلسطيني، وأن يحقق رسالته في تحقيق العدالة الناجزة وإيصال الحقوق إلى أهلها بدقة وسهولة ويسر.

ان هذا التقرير الإحصائي السنوي لديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية العاملة في فلسطين يعكس إنجازات وتطورات ونشاطات ديوان قاضي القضاة لعام 2017م، سائلا الله العلي القدير أن يوفقنا لخدمة ديننا ووطننا وشعبنا على الوجه الذي يرضيه عنا.

د. محمود الهباش

قاضي قضاة فلسطين – مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية

دولة فلسطين
ديوان قاضي القضاة

الرؤية

الرسالة

قضاء شرعي مستقل يحقق العدالة الناجزة ويتسم بالدقة والتيسير يؤدي خدمات قضائية وأسرية بيسر وسهولة الوصول للجميع

القيم

العدل	الاستقلالية	النزاهة والشفافية	الإبتكار والتطور	العمل بروح الفريق

الغايات والأهداف

الغايات	الأهداف
تعزيز الثقة بالقضاء الشرعي وتيسير الاجراءات	الاتقان في السير بالدعوى وإجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام
	تعزيز كفاءة خدمة المراجعين
تعزيز فعالية وكفاءة أداء الكادر الوظيفي	النهوض بالقضاء الشرعي وتطوير الخدمات المقدمة
	تطوير وتفعيل استخدام التكنولوجيا المتطورة
السعي لتحديث القوانين لتواكب المجتمع الفلسطيني	استقطاب وتطوير وتدريب القضاة والموظفين لتكون مبدعة ذات كفاءة عالية والمحافظة عليها
	تحفيز البيئة الداخلية وتعزيز قدراتها على الابداع والتميز

لمحة تاريخية عن القضاء الشرعي في فلسطين

تعدّ مدينة القدس أول مدينة فلسطينية تأسس فيها القضاء، حينما قام الخليفة عمر بن الخطاب –رضي الله عنه- بفتحها سنة: 15هـ وتعيين أول قاضٍ في فلسطين، وهو عبادة بن الصامت –رضي الله عنه-، حيث بقي فيها يحكم بين الناس إلى أن توفاه الله ودفن في مقبرة باب الرحمة .

لقد مر القضاء الشرعي الفلسطيني بمراحل وفترات عديدة معظمها ارتبط بظروف البلاد السياسية، فكان انعكاسا لهذه الظروف، وكانت التشكيلات القضائية في كل حقبة أو فترة من الفترات تمر بطبيعة تختلف عن الأخرى، وتتميز بمميزات تغاير سابقتها.

كان القضاء الشرعي قبل عهد الدولة العثمانية يتخذ مبدأ تعدد القضاة في البلد الواحد طبقا للمذهب، فكان في القدس مثلا يوجد قاض حنفي، وآخر مالكي، وقاض شافعي، وآخر حنبلي، ولكن الدولة العثمانية ألغت هذا المبدأ واتخذت المذهب الواحد وهو المذهب الحنفي في جميع معاملاتها، فكان المذهب الحنفي هو المذهب السائد والرسمي المطبق في جميع الدولة العثمانية، وأصدر السلطان العثماني سليم الأول فرمانا أعلن فيه أن المذهب الحنفي هو المذهب الرسمي للدولة، ولا يجوز التعامل بأمور القضاء أو الإفتاء إلا بما هو منصوص عليه وفق المذهب الحنفي، وظل هذا الفرمان سائدا في فلسطين حتى اليوم. كما نصت المادة "183" من قانون الأحوال الشخصية رقم: 1976/61 على: (ما لا ذكر له في هذا القانون يرجع فيه إلى الراجح من مذهب أبي حنيفة).

لقد درجت المحاكم الشرعية في الدولة العثمانية على أنها صاحبة الاختصاص العام والشامل لكل المنازعات، وكان للقضاء الشرعي الولاية المطلقة على جميع رعايا الدولة العثمانية، ولم يكن ثمة قضاء آخر في فلسطين غير القضاء الشرعي، فكان هو صاحب الاختصاص والولاية العامة للفصل في جميع المسائل والقضايا الخاصة بالمسلمين وان سجلات المحاكم الشرعية حاليا تزخر بملفات القضايا والمعاملات منذ زمن الدولة العثمانية تفيد ذلك.

ولكن بعد صدور التنظيمات الإصلاحية في الدولة العثمانية سنة: 1839م والتي عملت على وجود قوانين وضعية بجانب أحكام الشريعة الإسلامية وأُنشئت المحاكم النظامية بجانب المحاكم الشرعية، وفُوض إليها النظر في مختلف الدعاوى التي كانت تختص بها المحاكم الشرعية باستثناء مسائل الأسرة التي بقيت من اختصاص المحاكم الشرعية، و النظر في مسائل: [الزواج والطلاق والنفقات والحضانة والإرث والوصية والهبة

والحجر ونحو ذلك من المسائل التي تفصل فيها المحاكم الشرعية في فلسطين، كقضايا الحسبة والحجر بأنواعه والتوثيقات الشرعية مثل الحجج المتعلقة بالوصية والوصاية والولاية والإقرارات الشرعية وحصر الإرث والتخارج والوكالة وإذن الأوصياء والأولياء.

وفي هذه الفترة ظهر تغيير في المنظومة القضائية ، حيث برزت في القضاء الشرعي ازدواجية المحاكم والقضاء، وصدرت بعض القرارات والتعاميم في بعض المسائل الفقهية (كمنع سماع الدعوى مع مرور الزمن)، وعدم نفاذ وقف المدين بالقدر الذي يتوقف عليه تسديد الدين من أمواله ، وصدرت عدة قوانين كقانون أصول المحاكمات التجارية لسنة 1861، وكقانون أصول المحاكمات الحقوقية لسنة 1879م، وفي نفس العام صدر قانون تشكيل المحاكم والذي نص فيه على تعيين القضاة وعزلهم ونقلهم وغير ذلك من أمور القضاء، وكان تشكيل المحاكم على ثلاثة أقسام: (المحاكم الشرعية- المحاكم النظامية- المحاكم الخاصة)، وكان آخر تشريع صدر في تلك الفترة هو مجلة الأحكام العدلية (1293هـ - 1876م) المعروفة بالمجلة وهي مطبقة في المحاكم بشقيها النظامي والشرعي حتى اليوم.

بعد سقوط الخلافة العثمانية وإتمام البريطانيين احتلال فلسطين سنة 1917 ساد فيها نظام الحكم العسكري وكانت التشريعات والأوامر تصدر من قبل القائد العام للقوات البريطانية وتهدف لحماية أمنها، وكانت هذه التشريعات تمتاز بأنها مؤقتة، ولكن في هذه المرحلة (سنة 1920) أُنشئ " المجلس الإسلامي الأعلى " للإشراف على المحاكم الشرعية والأوقاف الإسلامية وهو بمثابة أول مجلس للقضاء الشرعي والشؤون الإسلامية في فلسطين، وقام المجلس الإسلامي الأعلى بموجب صلاحياته بوضع بعض القوانين المتعلقة بالمحاكم الشرعية والأوقاف الإسلامية كقانون حقوق العائلة وقانون أصول المحاكمات الشرعية ونظام الأوقاف الخيرية، كما أقر المجلس الإسلامي الأعلى تطبيق قانون العدل والإنصاف للمرحوم قدري باشا، وكتاب الفريدة في حساب الفريضة في المواريث، وهو معمول به في المحاكم الشرعية في فلسطين إلى اليوم، وإن ما يميّز هذه الفترة في تاريخ القضاء الشرعي الفلسطيني هو صدور دستور فلسطين سنة 1922 الذي خُصّص فيه الفصل الخامس للسلطة القضائية وعالجت مواد المرسوم من: 38- 67 عمل المحاكم وأصنافها وولايتها وتركت لقوانينها تحديد اختصاصها ونصابها، وتشكلت المحاكم في تلك الفترة من: (المحكمة العليا- المحاكم المركزية- محاكم الأراضي- محاكم الصلح- المحاكم العشائرية- محاكم البلديات- المحاكم الشرعية الإسلامية- المحاكم الطائفية والمسيحية- المحاكم الربانية اليهودية- المحكمة الخصوصية).

في 15 أيار من عام 1948 أنهت بريطانيا انتدابها على فلسطين وفي نفس اليوم تم الإعلان عن قيام كيان الاحتلال الإسرائيلي، وبقيامه بدأت نكبة الشعب الفلسطيني، وكان قطاع غزة خاضعا في هذه الفترة لإشراف الإدارة المصرية عسكريا وإداريا، وضُمت الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية وكان في هذه الفترة محكمتا استئناف شرعية، الأولى في عمان، والثانية في القدس، وتنظر الأولى في القضايا الصادرة من المحاكم الشرعية في الضفة الشرقية، والثانية تفصل في القضايا الصادرة عن المحاكم الشرعية في الضفة الغربية.

أما في قطاع غزة بعد ثورة 23 يوليو عام1953 عُين حاكم عسكري مصري على القطاع وأصدر الحاكم العام أمرا باستمرار المحاكم بكافة أنواعها بالمناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية بفلسطين في أعمالها طبقا للقوانين واللوائح والأوامر والتعليمات التي كان معمولا بها قبل: 1948/5/15، واستمرار القضاة الشرعيين في أعمالهم للنظر والفصل في موضوعات الأحوال الشخصية، وكان تشكيل المحاكم الشرعية في غزة على النحو الآتي: (محكمة شرعية ابتدائية في غزة، يجوز لها عقد جلساتها في خانيونس، ومحكمة شرعية استئنافية ثاني درجة ومقرها مدينة غزة)، بالإضافة إلى المجلس الشرعي الأعلى يرأسه رئيس العلماء، وبذلك يكون القضاء الشرعي في هذه الفترة على درجتين قضائيتين فقط.

بعد حرب حزيران عام 1967م تم احتلال قطاع غزة بالكامل، وكذلك الضفة الغربية ووجد الفلسطينيون أنفسهم في غزة والضفة تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي بما في ذلك القدس الشرقية، وخاضعين للحكم العسكري حيث أخذ الحاكم العسكري الإسرائيلي يمارس صلاحيات تشريعية بالإضافة لسلطته التنفيذية، وتولى ضابط ركن الأديان جميع الشؤون الدينية الإسلامية ومنها جهاز القضاء الشرعي، واستصدر من حكومته المحتلة الأنظمة والصلاحيات الملائمة للاحتلال .

وشُكلت المحاكم الشرعية من (محكمة الاستئناف العليا الشرعية، محكمة غزة الشرعية المركزية، والمحكمة الشرعية لمنطقة جباليا والمحكمة الشرعية لمنطقة دير البلح، والمحكمة الشرعية لمنطقة خانيونس ومحكمة رفح الشرعية، وصندوق الأيتام العام).

وفي الضفة الغربية بقيت الأردن مشرفة على المحاكم الشرعية بموجب الوحدة بين الضفتين، وبقي ذلك حتى قرار فك الارتباط الثاني في: 1994/9/27م حيث تضمن هذا القرار انهاء دور الاردن في إدارة المحاكم الشرعية وإدارة الأوقاف الإسلامية باستثناء محكمة الاستئناف الشرعية والمحكمة الشرعية الابتدائية ودائرة الأوقاف في القدس نظرا للاتفاق السياسي بتبعيتهما للاردن ومازالت حتى اليوم.

في: 1994/9/17م صدر قرار من السلطة الوطنية الفلسطينية تضمن الإشراف على المحاكم الشرعية ودائرة الأوقاف في الضفة الغربية من قبل ديوان قاضي القضاة بالسلطة الوطنية الفلسطينية.

بتاريخ: 1994/5/6م تم تعيين سماحة الشيخ محمد حسين أبو سردانة وكيلا لوزارة العدل لشؤون المحاكم الشرعية والإفتاء، فأصدر عددا من القرارات الإصلاحية لإزالة آثار الاحتلال من المحاكم الشرعية، والبدء في تطوير جهاز القضاء الشرعي الفلسطيني.حيث أعاد تشكيل محكمة الاستئناف الشرعية بما يخدم المصلحة العامة ، وعين عددا من القضاة الشرعيين المؤهلين علميا، وعاد جهاز القضاء الشرعي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى واجهة السلطة الوطنية الفلسطينية.

كما أنه أُستحدث لأول مرة في فلسطين منصب قاضي القضاة للمحاكم الشرعية بدرجة وزير ومرتبط مباشرة برئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وله استقلالية تامة، فتم انشاء عدد من المحاكم الشرعية كمحكمة بني سهيلا، وتشكيل محكمة استئناف شرعية تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية مقرها الدائم مدينة القدس، وتم تعيين مدير للمحاكم الشرعية وتشكيل لجنة لفحص المحامين الشرعيين، ولجنة أخرى لتوحيد القوانين المعمول بها في جناحي الوطن لتوحيد العمل في جهاز القضاء الشرعي.

نهضت المحاكم الشرعية الفلسطينية وتطورت وتوسعت في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية وشهد جهاز القضاء الشرعي تطورات نوعية عديدة شملت الجوانب الإدارية والقضائية، وتابع هذا التطور ما بدأه سماحة الشيخ أبو سردانة، حيث تم تعيين الشيخ محمود سلامة قائما بأعمال القضاء الشرعي في غزة، والشيخ تيسير التميمي قائما بأعمال القضاء الشرعي في الضفة الغربية، ثم بتاريخ: 2000/3/10م تم تعيين الشيخ تيسير التميمي قاضيا لقضاة فلسطين، ثم تلاه الشيخ يوسف إدعيس قائما بأعمال قاضي القضاة، ، وتوسعت المحاكم الشرعية بافتتاح عدد من المحاكم الشرعية الابتدائية في الضفة وغزة وأُنشئت المحكمة العليا الشرعية، وأصبح التقاضي على ثلاث درجات ، كما تم إعادة تشكيل المجلس الأعلى للقضاء الشرعي ليشمل الضفة وغزة والقدس، وتم إقرار قانون مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام وقانون صندوق النفقة الفلسطيني، وكذلك بدأ بتاريخ: 2003/12/30م تأسيس نيابة شرعية تعنى بدعاوى الحسبة لرفع قضايا الحق العام الشرعي كقضايا الأوقاف والقضايا التي فيها حق الله والقضايا الخاصة بالقاصرين وأموالهم التي تقام على الأوصياء والأولياء لمحاسبتهم كما استحدثت دائرة للإرشاد والإصلاح الأسري تعنى بالحد من حالات الطلاق والتوجيه الأسري للمقبلين على الزواج.

في: 2014/6/14م أصدر فخامة الرئيس محمود عباس مرسوما بتعيين سماحة الدكتور/ محمود صدقي الهباش قاضيا للقضاة ومستشارا لسيادة الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية، وقد شهدت مسيرة القضاء الشرعي في هذه الفترة وحتى يومنا نهضة مبهرة وتطورات عديدة شملت الجوانب الإدارية والقضائية والفنية، وإقرار عدد من القوانين وإنشاء عدد من المحاكم الشرعية وتعيين عدد من القضاة ودخلت التكنولوجيا الحديثة أروقة المحاكم الشرعية الفلسطينية، وإن أهم حدث ولأول مرة في تاريخ المحاكم الشرعية هو إقرار قانون التنفيذ الشرعي وأصبح هناك قضاة تنفيذ شرعي من القضاة الشرعيين، فبعد أن كان القاضي الشرعي يفصل في الدعوى وتنفذ لدى دائرة الإجراء في المحاكم النظامية أصبح الحكم الشرعي وتنفيذه يتم لدى المحاكم الشرعية، وتم إقرار قانون التنفيذ الشرعي رقم:17لسنة 2016م.اضافة الى عدد من مشاريع القوانين التي أعدت وبانتظار إقرارها ،والتي تنظم عمل القضاء الشرعي وتواكب متطلبات العصر وتفي حاجات مجتمعنا الفلسطيني وتحافظ على نسيجه الاجتماعي.

وفي النهاية، فإن جهاز القضاء الشرعي في السلطة الوطنية الفلسطينية يقوم بواجبه نحو أبناء الشعب الفلسطيني خير قيام، وإن جميع العاملين في هذا الجهاز من سماحة قاضي القضاة د. محمود الهباش

وأصحاب الفضيلة رئيس المحكمة العليا الشرعية وأعضائها والاستئناف وأعضائه وقضاة الشرع الشريف ورؤساء الدوائر والمدراء العامون، ورؤساء الأقلام والكتبة وانتهاء بالمراسلين يتعاونون لحمل هذه المسؤولية الكبرى خاصة في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها شعبنا الفلسطيني المرابط، والله سبحانه وتعالى نسأل أن يوفقنا لما فيه خير بلدنا فلسطين وعاصمتها الأبدية القدس الشريف.

دولـــة فلســـــطين
ديـــوان قـــاضي القضـــاة
المحـــاكم الشرعيـــة
أصحاب السماحة الذين شغلوا منصب قاضي القضاة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية

سماحة الشيخ محمد أبو سردانة
1994 – 2002م

سماحة الشيخ تيسير التميمي
2002 – 2010م

سماحة الدكتور محمود صدقي الهباش
2014 م

سماحة الشيخ يوسف ادعيس الشيخ
2010 – 2014 م

يعد ديوان قاضي القضاة من المؤسسات الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية ويرتبط مباشرة برئيس السلطة _ رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الرئيس محمود عباس حفظه الله، ويتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال إداري كسائر الوزارات والمؤسسات الحكومية، وقاضي القضاة بدرجة وزير وهو المسؤول الأول عن تسيير العمل في جهاز القضاء الشرعي وإدارته.

_ إن المادة (101) من القانون الأساسي والتي تنص على أن (**المسائل الشرعية والأحوال الشخصية تتولاها المحاكم الشرعية والدينية وفقاً للقانون**) تعد الأساس القانوني لاختصاص المحاكم الشرعية الفلسطينية.

_ يؤدي ديوان قاضي القضاة رسالة إسلامية تربوية قضائية وطنية باعتباره أول مؤسسة أقيمت في القدس الشريف بعد الفتح الإسلامي سنة 15هـ تولاها أول قاضٍ في فلسطين" عبادة بن الصامت". "رحمه الله"

يتكون ديوان قاضي القضاة من المحاكم الشرعية الابتدائية والاستئنافية والمحكمة العليا الشرعية والتي مقرها القدس الشريف، ومن دائرة التنفيذ و نيابة الأحوال الشخصية والإرشاد والإصلاح الأسري ، وأيضاً من الدوائر المساعدة للقضاء الشرعي والمؤسسات التابعة لها كصندوق النفقة والشؤون الإدارية والمالية والرقابة الداخلية ، ودائرة تكنولوجيا المعلومات ، ودائرة اللوازم ، والعلاقات العامة .

مكتب قاضي القضاة :

يتبع مكتب قاضي القضاة لسماحة قاضي القضاة مباشرة، حيث يقوم مدير مكتب قاضي القضاة بالأشراف والرقابة على مكتب قاضي القضاة بشكل مباشر ، ويقوم بإعداد الخطط والبرامج التي يتوجب تنفيذها من قبل مرؤوسيه والمشاركة في ابداء المشورة بما يتعلق باعمال الديوان ، الاشراف العام على بريد قاضي القضاة بأقسامه المختلفة ومتابعته للتأكد من تنفيذ تعليمات قاضي القضاة ،الاشراف على مواعيد قاضي القضاة والتحضير للدعوات والندوات التي يحضرها سماحة قاضي القضاة ، اعداد الخطابات والمراسلات الصادرة من قاضي القضاة ، واستلام التقارير الواردة من مرؤوسيه ودراستها واتخاذ القرار المناسب بشأنها بعد التشاور مع قاضي القضاة ، القيام باي عمل اخر يكلفه به قاضي الفضاة بشكل سريع وفعال .

تختلف القوانين المنظمة والمطبقة في القضاء الشرعي في محافظات غزة عنها في محافظات الضفة الغربية رغم أن المرجعية التشريعية واحدة مستمدة من المذهب الحنفي ، وإن هناك بعض القوانين المشتركة كمجلة الأحكام العدلية والقوانين التي أُقرّت في عهد السلطة الفلسطينية.

ومعلوم أن التباين التشريعي في القوانين الوطنية المطبقة بين غزة والضفة تشكل عقبة أمام التطوير والنهوض بالقضاء الشرعي ، ولأجل ذلك تم إنشاء المحكمة العليا الشرعية التي تعمل على توحيد الاجتهاد القضائي في فلسطين وأملا في إقرار القوانين التي تنظم وتوحد العمل في القضاء الشرعي.

أولاً : القوانين المطبقة في الضفة الغربية:.

_ قانون الأحوال الشخصية رقم 61 لسنة 1976م

_ قانون أصول المحاكمات الشرعية رقم31 لسنة 1959م

_ قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم 19 لسنة 1972م

_ قانون رسوم المحاكم الشرعية رقم 55 لسنة 1983م

_ قانون المحامين الشرعيين رقم 12 لسنة 1952م

_ نظام محاكم الاستئناف الشرعية رقم 2 لسنة 1977

_ قانون الأيتام رقم 69 لسنة 53 ونظام التركات وأموال الأيتام رقم 1 لسنة 1955م وتم إلغاؤه بإقرار قانون مؤسسة الأيتام رقم 14 لسنة 2005م.

ثانياً : . القوانين المطبقة في قطاع غزة :.

_ قانون الأحوال الشخصية على مذهب الإمام أبي حنيفة

_ قانون حقوق العائلة الامر رقم 303 الصادر بتاريخ 1954/1/26م

_ قانون أصول المحاكمات الشرعية 12 لسنة 1962م

_ قانون رسوم المحاكم لعام 1933الصادر عن المجلس الإسلامي الأعلى لعام 1934م

_ قانون رقم 13 لسنة 1962م بشأن الوصية الواجبة

_ تسجيل الزواج والطلاق الصادر في 23 أيلول سنة 1919م

وهنالك قوانين مشتركة بين الضفة وغزة وهي التي أُقرّت في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية:

_ قانون إدارة وتنمية أموال الأيتام رقم 14 لسنة 2005م

_ قانون صندوق النفقة رقم 6 لسنة 2005م

_ قانون التنفيذ رقم 17 لسنة 2016 م

وجاري العمل على إقرارا مشاريع القوانين الأخرى والتي تم أعدادها من قبل ديوان قاضي القضاة كمشروع قانون أصول المحاكمات الشرعية ومشروع قانون الأحوال الشخصية ومشروع قانون القضاء الشرعي وغيرها من مشاريع القوانين إن شاء الله.

الدوائر والمحاكم التابعة لديوان قاضي القضاة

المحكمة العليا الشرعية والمكتب الفني

- **المحكمة العليا الشرعية :**

تعتبر المحكمة العليا الشرعية الدرجة الثالثة والنهائية من درجات التقاضي، وهي محكمة قانون هدفها توحيد الاجتهاد القضائي في فلسطين والنظر في القضايا الاستئنافية سواء المطعون فيها أو التي ترفع إليها تدقيقاً.

أُنشئت وشكلت المحكمة العليا بمرسوم من رئيس دولة فلسطين الشهيد ياسر عرفات بتاريخ: 2003/9/16م ومقرها العاصمة المقدسة مدينة القدس الشريف، وهي محكمة واحدة ذات هيئتين؛ إحداهما في القدس، والثانية في غزة.

تتشكل المحكمة العليا الشرعية برئاسة رئيس المحكمة العليا الشرعية، وعدد أربعة من قضاة المحكمة، وفي غزة من نائب رئيس المحكمة، وعدد أربعة قضاة، ويسري نظامها على القضايا التي فصلت في محاكم الاستئناف الشرعية في موعد أقصاه عشرون يوما من تاريخ تبليغ الحكم الاستئنافي للخصوم.

وللخصوم حق الطعن في الأحكام النهائية الصادرة عن محاكم الاستئناف الشرعية أمام المحكمة العليا الشرعية إذا كانت مخالفة للقوانين الخاصة بالمحاكم الشرعية، أو ناتجة عن خطأ في تأويل تلك القوانين، أو إذا تضمن الحكم المستأنف عدولا عن مبدأ سابق قررته محاكم الاستئناف، أو رفع تناقض بين مبادئ استئنافية سابقة، أو لإرساء مبادئ قضائية جديدة، وتصدر أحكام المحكمة العليا الشرعية بالأغلبية المطلقة ويسجل الرأي المخالف إن وجد.

1) هيكلية المحكمة العليا الشرعية:

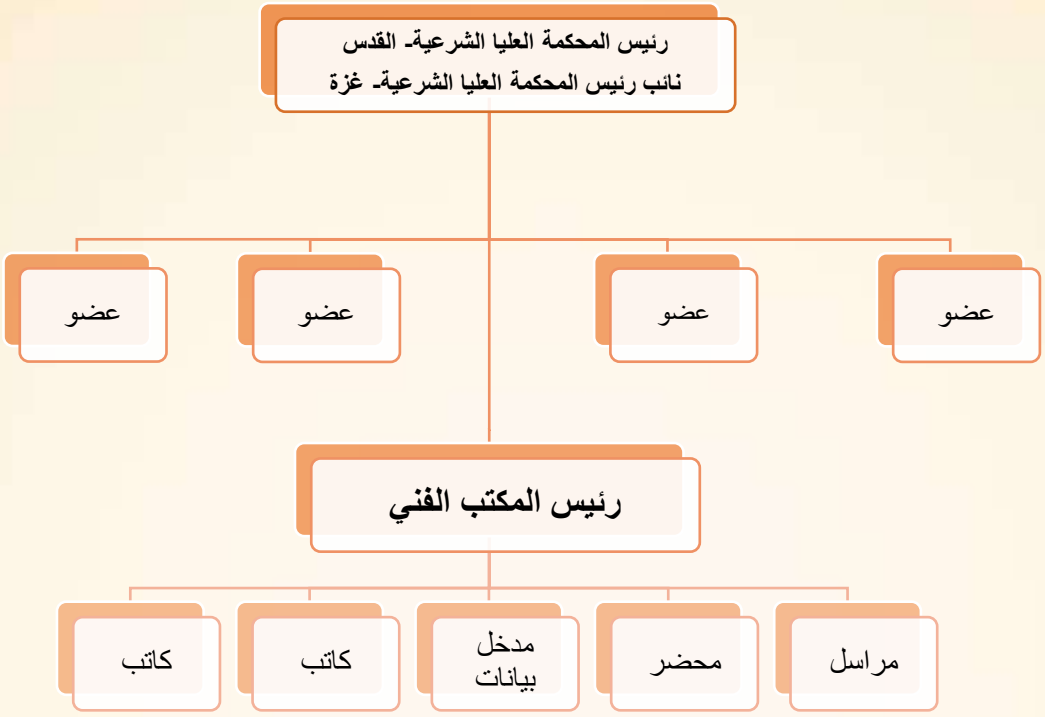

2) أهم إنجازات المحكمة العليا الشرعية عام 2017 :

يرأس المحكمة العليا الشرعية فضيلة الشيخ القاضي مصطفى الطويل، وعضوية الشيخ القاضي ربحي التميمي، والشيخ القاضي الدكتور ماهر خضير، والشيخ القاضي توفيق أبو هاشم.

وحسب البيانات الواردة من المحكمة العليا الشرعية ودائرة الإحصاء، فقد تبين أن إنجازات العمل فيها لعام 2017م على النحو الآتي:

أولا: قرارات المحكمة العليا الشرعية المتعلقة بالدعاوى والأحكام على اختلاف أنواعها:

أصدرت المحكمة العليا الشرعية (207) قرارات.

ثانيا: قرارات المحكمة العليا الشرعية المتعلقة بالقاصرين وفاقدي الأهلية:

أصدرت المحكمة العليا الشرعية (428) قرارا يتعلق بمصلحة القاصرين وفاقدي الأهلية مثل : (بيع أراضٍ، بيع سيارات، شراء أراضٍ، شراء سيارات، رهن سيارات، شراء شقق، قبض مستحقات لبلوغ سن الرشد الخ .....).

ثالثا: دققت المحكمة العليا الشرعية (152) معاملة تصادق وإشهار إسلام وطلاق.

رابعا: دققت المحكمة العليا الشرعية (51) حجة وقفية.

خامسا: دققت المحكمة العليا الشرعية (73) معاملة تتعلق بتقدير النفقات للقاصرين وفاقدي الأهلية، وتسجيل الوصاية، والوكالات.

سادسا: دققت المحكمة العليا الشرعية (14) معاملة تتعلق بالتخارج بين الورثة إذا كان بين الورثة (قاصرون أو فاقدوا أهلية).

سابعا: بلغ مجموع القضايا والمعاملات التي وردت إلى المحكمة العليا الشرعية عام: 2017 (927) قضية ومعاملة، أنجزت/ فصلت خلال العام الماضي (925) قضية/ معاملة حسب الأصول. وعدد القضايا التي دوّرت للعام: 2018م هو (قضيتان).

- **أعمال رئيس وأعضاء المحكمة العليا الشرعية لعام2017:**

يعتبر قضاة المحكمة العليا الشرعية من أقدم القضاة الشرعيين في فلسطين، وأصحاب خبرة قضائية، ولأجل ذلك يتم الاستعانة بهم في الدورات التدريبية للقضاة، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الداخلية والخارجية، وفي عام: 2017م كانت أبرز نشاطاتهم على النحو الآتي:

* انطلقت بتاريخ: 21-2017/1/22م دورة تدريب القضاة الشرعيين بمشاركة رئيس المحكمة العليا الشرعية الشيخ القاضي مصطفى الطويل، وأعضاء المحكمة: الشيخ القاضي ربحي التميمي، والشيخ القاضي الدكتور ماهر خضير، والشيخ القاضي توفيق أبو هاشم، وانتهت مع نهاية عام 2017م. وهذه الدورات تعلقت بالمسائل الشرعية والقضايا وإجراءات التقاضي، وشملت جميع المواضيع التي تخص المحاكم الشرعية.

* شارك رئيس وأعضاء المحكمة العليا الشرعية في ورشة عمل " قانون التنفيذ الشرعي " في ديوان قاضي القضاة، وفي الجلسة التشاورية الوطنية في مدينة أريحا حول الاحتضان.

* قام رئيس المحكمة العليا الشرعية الشيخ القاضي مصطفى الطويل بعدد من النشاطات عام 2017 منها:

إلقاء محاضرة في جامعة القدس المفتوحة حول القضاء الشرعي والإرشاد الأسري، وشارك في الاجتماعات الخاصة بدوائر التنفيذ وحضر المؤتمر السابع للنيابة العامة، وكذلك مؤتمر حول المسجد الإبراهيمي في الخليل، وفي دورة تخريج الصحفيين لتغطية أخبار القضاء الشرعي، ومؤتمر حوار الأديان في مدينة القدس، ومؤتمر حول الأديان السماوية. كما قام بالسفر إلى أندونيسيا في مهمة دعوية حول القدس.

* أما عضو المحكمة العليا الشرعية الشيخ القاضي ربحي القصراوي التميمي، فقد شارك في مؤتمر حول المسجد الإبراهيمي في الخليل، وفي دورة تخريج الصحفيين في الديوان لتغطية أخبار القضاء الشرعي، وكذلك مؤتمر حول حوار الأديان في مدينة القدس.

* أما عضو المحكمة العليا الشرعية الشيخ القاضي الدكتور ماهر خضير:

فقد شارك في المناقشة والرد لدى اللجنة الوطنية الدائمة لمتابعة انضمام دولة فلسطين للمعاهدات الدولية بإعداد التقرير الرسمي الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتقرير الرسمي الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في وزارة الخارجية والمغتربين، وفي الجلسة الافتتاحية نيابة عن سماحة قاضي القضاة في اجتماع اللجنة الوطنية للمساعدة القانونية بوزارة العدل. وحضور المؤتمر الدولي في أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي المتعلق بحماية الأسرة المسلمة لدى الأقليات، والمشاركة في لجنة البحث العلمي لدى جامعة القدس المفتوحة، وفي وضع لائحة التفتيش القضائي، وفي اللجنة العلمية لمؤتمر بيت المقدس، وترأس لجنة الأيتام، والمشاركة ببحث محكم لدى مؤتمر الدوحة المتعلق بحوار الأديان، ومشاركته في إحياء ذكرى المولد النبوي الشريف في بلدية رام الله والبيرة وإلقاء كلمة نيابة عن سماحة قاضي القضاة، وقد كلف بعضوية المجلس الوطني للطفل لدى وزارة التنمية الاجتماعية كما شارك في إلقاء المحاضرات التدريبية للقضاة الشرعيين .

*أما عضو المحكمة العليا الشرعية فضيلة الشيخ القاضي توفيق أبو هاشم فقد ترأس لجنة امتحان تعيين القضاة الشرعيين، وشارك في افتتاح كلية الشريعة في الظاهرية/ قضاء الخليل وشارك في إلقاء المحاضرات التدريبية للقضاة الشرعيين .

- **<u>المكتب الفني :</u>**

منذ إنشاء المحكمة العليا الشرعية تاريخ: 2003/9/19م، وبموجب نظام عملها الصادر في 2003/9/20م تم انشاء المكتب الفني بمقتضى أحكام المادة الخامسة من النظام، يرأسه أحد قضاتها، وهو حاليا فضيلة الشيخ ربحي القصراوي التميمي، وعدد كاف من القضاة والموظفين.

يختص المكتب الفني في استخلاص المبادئ القانونية التي تقررها المحكمة العليا الشرعية فيما تصدره من أحكام، وتبويبها ومراقبة نشرها بعد عرضها على رئيس المحكمة، وفي إعداد البحوث اللازمة، وفي أية مسائل أخرى يطلبها رئيس المحكمة العليا الشرعية.

* خلال عام 2017 م أنجز المكتب الفني مجموعة من المبادئ القانونية تقدر بمائة مبدأ أو التي تم إقرارها من خلال قضايا المحكمة العليا الشرعية مثل:

- بيان إجراءات السفر بالقاصرين عبر المعابر والحدود.

- اعتماد رسوم المحاكم الشرعية رقم: 1983/55م بالدينار الأردني.

- اعتماد كتابة أرقام الهويات والبطاقات الشخصية للمتداعين في القضايا.
- نقل قضايا المعتقل إلى منطقة اعتقاله.
- نسب الطفل مجهول النسب.
- بيان إجراءات السفر لعلاج المحضون.
- توزيع دية المقتول على ورثته.
- الحكم في توريث القاتل، والزواج من غير المسلم.
- اكتساب الحكم الدرجة القطعية.

الدورات التدريبية لقضاة المحاكم الشرعية :

يتولى المكتب الفني وبناء على تعليمات قاضي قضاة فلسطين الدكتور محمود الهباش إعداد البحوث والبرامج المتعلقة بتدريب القضاة الشرعيين ، وفي عام 2017 تم إعداد أبحاث تتعلق بالمواضيع التي تم تدريبهم بها من قبل أعضاء المحكمة العليا الشرعية على النحو التالي :

- إجراءات خاصة بالمواريث
- النفقات والأحكام المتعلقة بها والإجراءات المتبعة
- الوقف والأحكام التي تتعلق به
- أحكام اللقيط
- الحجر والأحكام المتعلقة به
- ضبط التركة وتحريرها

وقد زُود القضاة الذين حضروا هذه الدورات بهذه الأبحاث .

ويشار أيضاً إلى أن هناك مجموعة من الأعمال التي يتولاها المكتب الفني منها :

1. استخلاص المبادىء القضائية من الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا الشرعية وهي قيد الإعداد
2. جمع القرارات الإدارية والتعميمات الصادرة عن قاضي القضاة وتجليدها لحفظها حتى يسهل الرجوع إليها
3. تجليد جميع القرارات الصادرة عن المحكمة العليا الشرعية لحفظها وصيانتها
4. جميع الأعمال الصادرة عن المحكمة العليا خاصة ما يتعلق بالأذونات للأولياء والأوصياء والقوام ومتولي الأوقاف
5. جميع الوقفيات التي سجلت لدى المحاكم الشرعية ومتابعتها

وهي الدرجة الثانية من درجات التقاضي، وهي أيضا محكمة موضوع وتنظر في الدعاوى المستأنفة المرفوعة لها من المحاكم الابتدائية ، والمقر الدائم لها العاصمة مدينة القدس الشريف، ولها عدد من الهيئات القضائية؛ حيث توجد هيئة في رام الله وهيئة استئناف في نابلس، وهيئة ثالثة في الخليل، وفي قطاع غزة توجد هيئتان لمحكمة الاستئناف الشرعية؛ الأولى في غزة، والثانية في خان يونس، ولكل محكمة منها قلم مكون من رئيس القلم وعدد من الكتبة والمحضرين.

وستبين الإحصاءات والجداول المرفقة في هذا التقرير أعمال محكمة الاستئناف الشرعية في دولة فلسطين.

هي الدرجة الأولى من درجات التقاضي- تختص بنظر مسائل الأسرة عملا بالمادة (101) من القانون الأساسي الفلسطيني التي تنص على أن: [المسائل الشرعية والأحوال الشخصية تتولاها المحاكم الشرعية والدينية وفقا للقانون]، وبناء على ذلك تختص المحاكم الشرعية في أمور الزواج والطلاق والنفقات والحضانة والإرث والوصية والهبة والحجر ونحو ذلك من المسائل التي تفصل فيها المحاكم الشرعية في فلسطين، أو تسجيل الحجج المتعلقة بمعاملاتها كقضايا الحسبة والحجر بأنواعه وكذلك التوثيقات الشرعية مثل الحجج المتعلقة بالوصية والوصاية والولاية والإقرارات الشرعية وحصر الإرث والتخارج والوكالة وإذن الأوصياء والأولياء بالبيع والطلاق والهبة والوقف والحكر، وبما أن القضاء هو الحكم بين المتخاصمين وإلزامهما به بكيفية مخصوصة في إجراءات التقاضي، فإن هذا يتطلب معرفة الدعوى ودفعها والحكم فيها وأسباب الحكم من إقرار أو بينة أو يمين أو نكول أو قرينة ومعرفة كيفية السير فيها منذ إقامتها حتى يصدر حكمها الابتدائي والاستئنافي أو الطعن لدى المحكمة العليا الشرعية، وكيفية ضبط وقائعها وتسجيل قرارها، وهذا ما هو جاري العمل به في المحاكم الشرعية الفلسطينية.

ويشمل اختصاص المحاكم الشرعية كافة دولة فلسطين، وإن القوانين أو القرارات والتعميمات التي يصدرها سماحة قاضي القضاة تحدد هذا الاختصاص لكل محكمة شرعية، فمثلا يبلغ عدد المحاكم الشرعية الابتدائية في الضفة الغربية (26) محكمة شرعية، وعدد المحاكم الشرعية الابتدائية في قطاع غزة (10) محاكم شرعية ومركز كل هذه المحاكم هو العاصمة القدس الشريف . وستبين الجداول والاحصائيات المرفقة إنجازات كل محكمة على مستوى فلسطين .

محكمة نابلس الشرعية

المجلس القضائي الشرعي

لأجل تأكيد استقلال القضاء الشرعي ونزاهته وتنظيم العمل القضائي الشرعي بما يتواءم مع سيادة القانون تم إنشاء أول مجلس قضائي شرعي في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ: 2003/9/19م بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 2003/16 ثم أعيد تشكيلة طبقاً للمصلحة والهدف الذي أنشئ لأجله كتعيين القضاة الشرعيين وتنقلاتهم وترقياتهم وانتدابهم وإحالتهم وتم إصدار لائحة تنظم عمله.

ويتشكل المجلس القضائي الشرعي من :

- رئيس المحكمة العليا الشرعية – رئيساً
- نائب قاضي القضاة – نائباً للرئيس
- أقدم قاضٍ في المحكمة العليا الشرعية في المحافظات الشمالية – عضواً
- أقدم قاضٍ في المحكمة العليا الشرعية في المحافظات الجنوبية –عضواً
- أقدم رئيس محكمة استئناف شرعية في المحافظات الشمالية – عضواً
- أقدم رئيس محكمة استئناف شرعية في المحافظات الجنوبية – عضواً
- أمين عام المجلس القضائي الشرعي – عضواً
- رئيس هيئة التفتيش القضائي – عضواً

وفي حالة غياب رئيس المحكمة العليا الشرعية يتولى نائب الرئيس رئاسة المجلس وفي حالة غيابهما تكون الأولوية لأقدم الأعضاء في المحكمة العليا . ويوجد للمجلس أمانة عامة تابعة له وضحت أهم إنجازات عمل المجلس القضائي الشرعي خلال عام 2017م على النحو التالي :

- **الأمانة العامة للمجلس القضائي الشرعي**

من مهام الأمانة العامة التحضير لاجتماعات المجلس وتدوين الوقائع والقرارات ومتابعة تنفيذها وتعميمها ،وكذلك حفظ السجلات وملفات المجلس ومدونات القضاة والسيرة الذاتية وتلقي الشكاوى والطلبات وقيدها وتحويلها إلى الدائرة المختصة ،كما أن المجلس يقوم بضبط الوثائق الرسمية التي يفترض عدم تداولها بين الموظفين والمواطنين حتى لا يتم تسريب أية وثيقة من الوثائق أو المعلومات المهمة .

- **إنجازات الأمانة العامة للمجلس القضائي الشرعي لعام 2017م**

- نظمت اجتماعات المجلس القضائي الشرعي خلال العام 2017م بما يتوافق مع القانون وكان عدد الاجتماعات بما يقارب ثمانية عشر اجتماعاً .

- الترتيب لإجراء المسابقة القضائية تنفيذاً لقرار المجلس .

- متابعة قرار المجلس المتضمن تمديد انتداب القضاة بجميع درجاتهم .

- متابعة قرارات المجلس المتضمن إجراء التنقلات والانتدابات في جميع المحاكم الشرعية على اختلاف درجاتها

- تم تفويض أمين عام المجلس بالتوقيع على المراسلات الموجهة لوزارة الخارجية وكان عدد المعاملات عام 2017م (200) معاملة.

- ترأس الأمين العام لجنة البعثات والدورات التدريبية في ديوان قاضي القضاة بالتنسيق مع وحدة التخطيط وعقدت عدد من الدورات وورشات العمل .

- تقوم الأمانة العامة بالمشاركة باللجان المشكلة لتطوير الهيكل التنظيمي في ديوان قاضي القضاة, وكذلك رئاسة لجنة التحقيق الانضباطية في عدد من القضايا الخاصة بالموظفين وكان عددها (4) في عام 2017م .

- يعتبر الأمين العام عضواً في المكتب الفني التابع للمحكمة العليا الشرعية وهو أيضاً مفوضاً بالتوقيع للإنفاق على جميع المعاملات المالية والفواتير والشيكات الصادرة عن الدائرة المالية في ديوان قاضي القضاة .

- تتابع الأمانة العامة للمجلس القضائي الشرعي المعاملات الصادرة عن المحكمة العليا الشرعية, وكذلك الصادرة عن دائرة الأيتام لتدقيقها ورفعها لقاضي القضاة.

وأخيراً فإن الأمانة العامة تنبثق عن المجلس القضائي الشرعي وهي جزء منه .

- **<u>هيئة التفتيش القضائي :</u>**

يستند عمل هيئة التفتيش القضائي الى الفقرة (ج) من الماده (18) من قانون تشكيل المحاكم الشرعية المعمول به رقم 19 لسنة 1972م وتنص على أنه: (يعاون مفتش المحاكم الشرعية قاضي القضاة في تفتيش المحاكم الشرعية .....) ثم تطور التفتيش فأصبح مجلسا للتفتيش القضائي مكون من رئيس وثمانية أعضاء من القضاة الشرعيين بموجب قرار المجلس القضائي الشرعي رقم 2003/1م لسنة 2003م، ثم تحول التفتيش إلى هيئة بموجب القرار بقانون بشأن القضاء الشرعي رقم 3 لسنة 2012م، بخصوص تشكيل المجلس القضائي الشرعي الصادر عن رئيس دولة فلسطين بتاريخ 2012/1/2م والذي أشار إلى أن رئيس هيئة التفتيش القضائي عضو في المجلس، وتم تشكيل الهيئة من رئيس وعدد من الموظفين الماليين والإداريين بموجب القرار الإداري رقم 2015/15/168 تاريخ 2015/12/31م الصادر عن سماحة قاضي القضاة حفظه الله.

مهام وأعمال التفتيش القضائي:

1- التفتيش على كافة اعمال المحاكم الشرعية والدوائر التابعة لها، وتصويب الأخطاء التي اعترت بعض الاعمال في الدعاوى والتوثيقات بعد اعداد التقارير لسماحة قاضي القضاة للاطلاع والإيعاز للمحاكم المعنية للأخذ بملاحظات هيئة التفتيش، حيث قامت الهيئة خلال عام 2017م بالتفتيش الدوري على 22 محكمة شرعية ودائرة، وقدمت الهيئة تقريرا مفصلا عن كل محكمة في اعقاب زياراتها علما بان التفتيش على هذه المحاكم قد تم على جميع معاملاتها من قضايا وتوثيقات ورسوم وسجلات وملفات تنفيذ كما قامت الهيئة بالتفتيش المفاجئ على كافة المحاكم الشرعية عدة مرات للإطلاع على سير العمل ومتابعته لضمان استقرار العمل.

2- معالجة الشكاوى المقدمة من الجمهور الكريم على العاملين في المحاكم الشرعية والمحولة من قبل سماحة قاضي القضاة والاستماع لإفاداتهم وشهاداتهم والتوصل الى النتائج السليمة مما يؤدي الى تصحيح المسار القانوني عند بعض العاملين في المحاكم من قضاة وغيرهم الامر الذي ينعكس إيجابيا على الخدمة التي تقدم للجمهور والحفاظ على حقوقهم حيث تعاملت هيئة التفتيش مع 37 شكوى محوله من قبل سماحة قاضي القضاة من مؤسسات رسمية وغير رسمية او من موظفين او من مواطنين سواء بالتحقيق مع اطراف الشكوى والاستماع الى افاداتهم وسماع شهادة الشهود وتم البت في 33 شكوى وتم تنسيب ما يلزم لسماحة قاضي

القضاة لاتخاذ ما يراه مناسبا وقام رئيس هيئة التفتيش بالرد على عدد من الاستفسارات التي تحتاج الى الرد القانوني .

3- توحيد العمل في المحاكم الشرعية من خلال جولات التفتيش.

4- قامت هيئة التفتيش بتاريخ 2017/12/5م بناء على قرار سماحة قاضي القضاة رقم 2015/49 تاريخ 2015/5/14م بالإشراف على تسليم صندوق أيتام محكمة جنين الشرعية لمؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى.

5- المشاركة في لجان قضائية: شارك رئيس هيئة التفتيش القضائي بعدة لجان منها رئاسة لجنة المأذونين الشرعيين بموجب القرار الإداري رقم 2015/38 تاريخ 2015/4/2م وعقدت اللجنة الاجتماعات الشهرية الدورية التي من خلالها كانت تتابع وتنظم أمور المأذونين.

6- التحديات : تواجه هيئة التفتيش القضائي تحديات على عدة مستويات منها مأسسة الهيئة بعمل لائحة تفتيش تواكب التطور في ديوان قاضي القضاة واستحداث دوائر التنفيذ والإرشاد والإصلاح الاسري ونيابة الأحوال الشخصية ورفد الهيئة بعدد كاف من القضاة والموظفين.

- **<u>الرقابة الداخلية :</u>**

تعمل الرقابة الداخلية على متابعة ورقابة جميع الأعمال الإدارية المتعلقة بالمعاملات الخاصة بديوان الموظفين كالإجازات والدوام واستكمال الدراسة وإعادة صرف الرواتب واعتماد عقود العمل والإعلان عن الوظائف وإنهاء الخدمة وتجديد العقود والتعاقدات وإجراءات تعيين القضاة الشرعيين وغيرها من المعاملات الإدارية، وقد أنجزت دائرة الرقابة في هذا الشأن ما يقارب من خمسمائة معاملة متنوعة تتضمن اجازات وكشوفات دوام، وتقوم الدائرة أيضا بالتواصل مع مجلس الوزراء لأجل استئجار مقرات المحاكم الشرعية واستئجار مقرات لدوائر التنفيذ الشرعي وغير ذلك من الأعمال التي تتعلق بالسكن الخاص بالمحاكم الشرعية، وقد أنجزت عام 2017م ما يقارب 18 كشفا لأماكن السكن الفعلية للموظفين واستبدال مقرات.

وتشارك دائرة الرقابة في اللجان المشكلة في ديوان قاضي القضاة كلجان فرز الطلبات والمقابلات والامتحانات التحريرية للتعيين وقد شاركت في تعيين عدد من الوظائف كالمحاسبين والكتبة ورؤساء أقلام النيابة والمبرمجين بعدد 12 معاملة.

وتقوم دائرة الرقابة الداخلية بالمشاركة في لجنة المشتريات بالتعاون مع دائرة اللوازم ومديرية اللوازم والأشغال العامة ولجان الجرد والإتلاف ورئاسة لجنة الإيجارات.

تطمح دائرة الرقابة الى مزيد من النهوض بالمحاكم الشرعية مثل اكمال نظام الحوسبة بالكامل خاصة في دائرة شؤون الموظفين والإدارة المالية من خلال برنامج ونظام تكنولوجي مطور وكذلك برامج الإحصاء والأرشفة الالكترونية.

دائرة التنفيذ الشرعي

من الطموحات التي كانت تراودنا في ديوان قاضي القضاة هو إنشاء دائرة لتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية، فعلى الرغم من أن السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية ولا يجوز التدخل فيها إلا أن الأحكام الشرعية كانت تفتقر إلى قانون تنفيذ متطور وميسر بعيد عن التعقيدات وإطالة أمد التقاضي حتى لا تتعرض حقوق المتقاضين للضياع ، ومعلوم أن أحكام المحاكم الشرعية أغلبها تأخذ الصفة الاستعجالية خاصة في فرض النفقات واذونات الصرف للقاصرين والأيتام فان أغلبها تمس الحياة الشخصية للفرد والأسرة وعليه لا بد أن تأخذ الأحكام فيها صفة الاستعجال في التنفيذ لا تخضع للإجراءات الطويلة والإشكالات التي يمكن أن تثار في أحكام المحاكم المدنية.

ان في وجود دائرة التنفيذ الشرعي ومباشرة عملها في عام 2017 عمل على تحقيق العدالة الناجزة وتقديم خدمات متكاملة لأبناء شعبنا وإيصال الحقوق لأهلها وتوفير الاستقرار والطمأنينة والتماسك في العلاقات الأسرية الفلسطينية.

ولقد تم في ديوان قاضي القضاة بإصرار ومتابعة دقيقة ودعم ملموس من سماحة د. محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين على إعداد مشروع قانون التنفيذ الشرعي وصياغة مواده بدقه وعناية لتواكب النهضة في القضاء الشرعي الفلسطيني، حتى صارت مواد القانون في (22) مادة شملت الإجراءات المتبعة بعناية ودقة واستقلالية في تنفيذ الحكم الشرعي ثم أُقر القانون بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية فخامة الرئيس محمود عباس سنة 2016 م وتم تطبيقه بداية عام 2017 .

ونظم القانون طريقة إنشاء دوائر التنفيذ كما جاء في المادة (2) منه (تنشأ وترتبط في دائرة كل محكمة دائرة تنفيذ شرعية يرأسها قاضي يندب لذلك ويعاونه المأمور وعدد كاف من الموظفين، وعند تعدد القضاة يرأسها من توكل إليه هذه المهمة، ويجوز لقاضي القضاة بموجب قرار صادر عنه إنشاء دوائر تنفيذ شرعية في المحاكم الأخرى إذا دعت الضرورة لذلك).

وهكذا تم انجاز القرار بقانون التنفيذ وأخذ رقم 17 لعام2016م ،ثم عقدت ورشات عمل تدريبية للقضاة الذين وقع الاختيار على توليهم دوائر التنفيذ ، وحالياً تم إنشاء محكمة تنفيذ شرعي في كل محكمة شرعية تعني بتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية الفلسطينية عملاً بقانون التنفيذ المذكور . وتم بيان انجازات دائرة التنفيذ الشرعي لعام 2017 في الجداول المرفقة .

التخطيط القضائي

يعتبر التخطيط القضائي ركيزة هامة في رسم السياسات وإعداد الخطط لديوان قاضي القضاة، ويعتبر أحد أدوات قاضي القضاة في النهوض بالمؤسسة والمحاكم ضمن قواعد المتابعة والتقييم ورصد الفجوات، كما أن عمل التخطيط القضائي يتم تحت اشراف قاضي القضاة ضمن المسارات المذكورة:

- استمرار التعبير عن القضاء الشرعي بالرؤية والرسالة التي تم رسمها بوضوح ودقة.
- استمرار اعتماد مبدأ استقلال القضاء الشرعي واستقرار مرجعيته اثناء عملية التخطيط.
- استمرار العمل على تحييد القضاء الشرعي من الدخول بإشكاليات قطاع العدالة، ونسج العلاقات الايجابية وتعزيز الشراكة بين القضاء الشرعي وأطراف العدالة في القطاع.
- العمل على تكثيف التواصل مع المانحين الشركاء، والعمل على التواصل مع المانحين المتوقع العمل معهم انسجاماً مع الخطة القطاعية 2017- 2022.
- العمل على رفع مستوى التشبيك مع المجتمع المدني والتعاون معه طبقاً لميادين عملها.
- استمرار تقديم الدعم الاستشاري لقاضي القضاة لوضع السياسات والخطط المتعلقة بديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية.
- استمرار العمل على رفع جاهزية الدوائر الداخلية والمحاكم الشرعية للتعاون والتنسيق المؤسس والمنتظم من خلال نظام إداري ومالي فعال.
- العمل على رصد احتياجات القضاة والمحاكم على اختلاف درجاتها في دولة فلسطين" الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس المحتلة".
- استمرار العمل على رفع مستوى الخطط المرصودة للنهوض بديوان قاضي القضاة من خلال توسيع قاعدة رصد الاحتياجات، والعمل على توسيع قاعدة الاستهداف التطويري والعمل على استجلاب التمويل اللازم وخاصة في ظل نهاية فترة تمويليه للقطاع وبداية فترة جديدة للأعوام 2017-2022.

أهم المشروعات التي أنجزت بالشراكة مع الجهات المانحة:

- متابعة إعادة تأهيل مبنى محكمة جنين الشرعية وجاري تقديم الخدمات القضائية فيها.

- متابعة إعادة تأهيل مبنى نابلس، ومتوقع استلام المبنى شباط /2018.

- متابعة إعادة تأهيل مبنى محكمة طولكرم الشرعية، متوقع الاستلام أيار/2018.

- متابعة تجهيز مختبر الحاسوب الداخلي التابع لدائرة تكنولوجيا المعلومات.

- متابعة تجهيز مرحلة ثانية من مركز الإعلام والتدريب.

- على صعيد التنفيذ القضائي:

تم افتتاح 10 دوائر تنفيذ في المحافظات الشمالية ودمج محافظة طوباس ومحافظة جنين في دائرة تنفيذ واحدة، وتم ضخ المساعدة المتعلقة بالموارد البشرية والمساعدة المتعلقة بالاحتياجات اللوجستية حسب امكانيات المكان وبيئة المحاكم" حيث تم تجهيز دائرة تنفيذ الخليل بالكامل لتوفر المكان في مبنى المحكمة الجديد"

-اما على صعيد الموارد البشرية:

- تم متابعة رفد المحاكم بالتخصصات المختلفة، حيث بلغ عدد الموظفين على برنامج التطوع الممول من قبل الجهات المانحة 88 متطوعاً موزعين على النحو الآتي:
  - مشروع عدالة-دوائر التنفيذ – اقسام الارشاد والإصلاح الاسري

<u>خطط التطوير القضائي</u>

- تم بناء خطة للتدريب القضائي بمساعدة برنامج تعزيز العدالة.
- عقد الجلسة التشاورية حول كيفية النهوض وتطوير التفتيش القضائي وتم تطوير ورقة مفاهيمه، بمساعدة برنامج تعزيز العدالة آب/ 2017
- وكذلك عقد جلسة لقضاة التنفيذ والقانونين لتحديد مهام القانونين والوصف الوظيفي المتعلق بهم في أيلول /2017م.

- **اما على صعيد بناء القدرات:**

- التحضير لعدد من التدريبات القضائية ما بين كانون ثاني 2017 وحزيران 2017.

- التحضير لخطة تدريبية للتدريب القضائي لغايات مأسسة التدريب القضائي ونفذت ما بين تموز / 2017 وكانون أول / 2017 على مجموعتين من القضاة ورؤساء المحاكم والكتبة المؤهلين بواقع 36 شخصا من السالف ذكرهم، بواقع 16 لقاء بالتنسيق مع قضاة المحكمة العليا الشرعية.
- متابعة تنفيذ اللقاء التقييمي لفترة التدريب القضائي بين تموز وكانون أول 2017 ورفع التوصيات لسماحة قاضي القضاة بالخصوص.
- متابعة تنفيذ تدريب 15 قاضيا من جنوب الضفة على التعريف بنظام التحويل الوطني واهميته بالتعاون مع مؤسسة تام- بيت لحم-.
- متابعة تنفيذ الدورة التدريبية بشأن عمل دوائر التنفيذ الشرعي لعدد من القضاة والموظفين الماليين والإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية، بواقع 18 من السالف ذكرهم.
- متابعة تنفيذ عدد من التدريبات المالية مع محاسبي المحاكم والمحاسبين في الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية، بواقع 38 شخصاً ، في 24 محكمة الى جانب الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية في ديوان قاضي القضاة.
- متابعة تطوير مؤشرات الأداء مع الخبير المالي لضمان تنفيذ دليل الإجراءات الذي أعد لغايات تنظيم العمل المالي في المحاكم الشرعية.
- متابعة تنفيذ التدريب الاعلامي الخاص بموظفي الإعلام والعلاقات العامة في المؤسسات الفلسطينية في مركز التدريب والاعلام في ديوان قاضي القضاة.
- متابعة الاشتراك في التدريبات حول نظام التحويل الوطني في أريحا ورام الله مع وزارة شؤون المرأة من قبل المشرف على التخطيط القضائي ودائرة الإرشاد والإصلاح الأسري.
- متابعة جلسات اعداد دليل التنفيذ الشرعي مع أصحاب الفضيلة قضاة التنفيذ، ومع لجنة منتخبة من قبل سماحة قاضي القضاة واعتماد صيغة نهائية لدليل التنفيذ.

المنح والشراكات مع المجتمع المدني:

تمت المتابعة لعدد من الشراكات الممولة من قبل المانحين لعدد من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية:

- تم استكمال منحة معهد الاعلام العصري " Mobile Legal clinic"
- تلفزيون وطن/ رام الله، وتم تنفيذ برنامج عدل.
- مؤسسة تام / بيت لحم.
- تلفزيون القدس التربوي/ رام الله.
- تم الشروع بالتعاون مع مؤسسة أدوار / الخليل.
- تم الشروع بالتعاون مع مركز التنمية المجتمعية والتعليم المستمر التابع لجامعة بيت لحم.

مخرجات العام التخطيط القضائي عام 2017

- دليل التنفيذ الشرعي
- دليل إجراءات العمل المالي في ديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية بناءً على الثغرات في تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- اعداد فيديو تعريفي عن ديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية.
- اعداد عدد من (السكت شات) التلفزيونية توضح اجراءات التقاضي بعدد من القضايا.

تختص نيابة الأحوال الشخصية بالدعاوى التي يتعلق بها حق الله تعالى أو ما تسمى (دعاوى الحسبة) كالطلاق وقضايا أثبات الأوقاف والنسب وفسخ عقود الزواج لبطلانها بسبب الرضاع المحرم أو الزواج بمعتدة الغير أو زواج المتزوج بأكثر من أربعة زوجات أو الزواج بإحدى المحارم أو دعوى إثبات الزواج وغيرها. وكذلك الدعاوى الخاصة بالصغار وفاقدي الأهلية وناقصيها والغائبين والمفقودين ومحاسبة وعزل الأولياء والأوصياء والقوام.

كما أنها تختص بالدعوى المتعلقة بالأوقاف الخيرية والدعاوى التي ترى نيابة الأحوال الشخصية التدخل فيها لتعلقها بحق الله تعالى ويكون المدعى في هذه الدعاوى وكيل النيابة الشرعي المدعى باسم الحق العام الشرعي. وللنيابة التحقيق من تلقاء نفسها في أية قضية ترى أن بها حقاً عاماً شرعياً، وتنظيم التحقيقات، التي يبنى عليها التقدم بدعوى الحق العام الشرعي وان محاضرها معتبرة وهي بينة قاطعة لما نظمت من أجله.

تعتبر نيابة الأحوال الشخصية من الدوائر المستحدثة في ديوان قاضي القضاة أنشئت للحاجة الماسة لتنظيم (دعاوى الحسبة) والتي تتعلق فيها حق الله حيث كان سابقاً يقوم بمهمة الادعاء فيها أي مواطن مسلم سواء كان طرفاً في الموضوع أم لم يكن، وكان أحياناً يختار القاضي أحد موظفي المحكمة ليدعي باسم الحق العام الشرعي بالإضافة لوظيفته حتى تتحقق صحة المخاصمة في الدعوى.

ولأجل ذلك كانت الحاجة ماسة لإنشاء هذه الدائرة فكانت من إنجازات ديوان قاضي القضاة للنهوض والتطوير بالعمل القضائي.

وإن من انجازات نيابة الأحوال الشخصية عام 2017م أنها تعاملت مع (568) ملفاً تحقيقياً مرتبطاً بالحق العام الشرعي مقابل(319) في العام السابق 2016م.ولنيابة الأحوال الشخصية مساهمات في تطوير العمل القضائي في المحاكم الشرعية كالمشاركة في الدورات التدريبية لرفع كفاءة وكلاء النيابة ودمج النيابة في الخطة الإستراتيجية 2017، وحضور الاجتماعات المتعلقة باللجنة الوطنية للمساعدة القانونية وكذلك نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات والمرصد الوطني للعنف مع وزارة شؤون المرأة ،وفي لجان الاحتضان للأطفال غير الشرعيين، ولجنة العمل المشتركة مع الإدارة العامة للأحوال المدنية، وكذلك في اللجان الداخلية بديوان قاضي القضاة كلجنة تقصير أمد التقاضي، ولجنة إعداد دليل التنفيذ الشرعي وغيرها من اللجان المتعلقة بعمل الأحوال الشخصية.

وتطمح نيابة الأحوال الشخصية بالعمل على رفع عدد الكادر المؤهل في النيابة الشرعية والعمل على توفير الدعم اللوجستي لوكلاء النيابة ودمجهم ضمن شبكات العون القانوني والشبكات الرسمية لتقديم الخدمات وكذلك معالجة الإطار القانوني لنيابة الأحوال الشخصية.

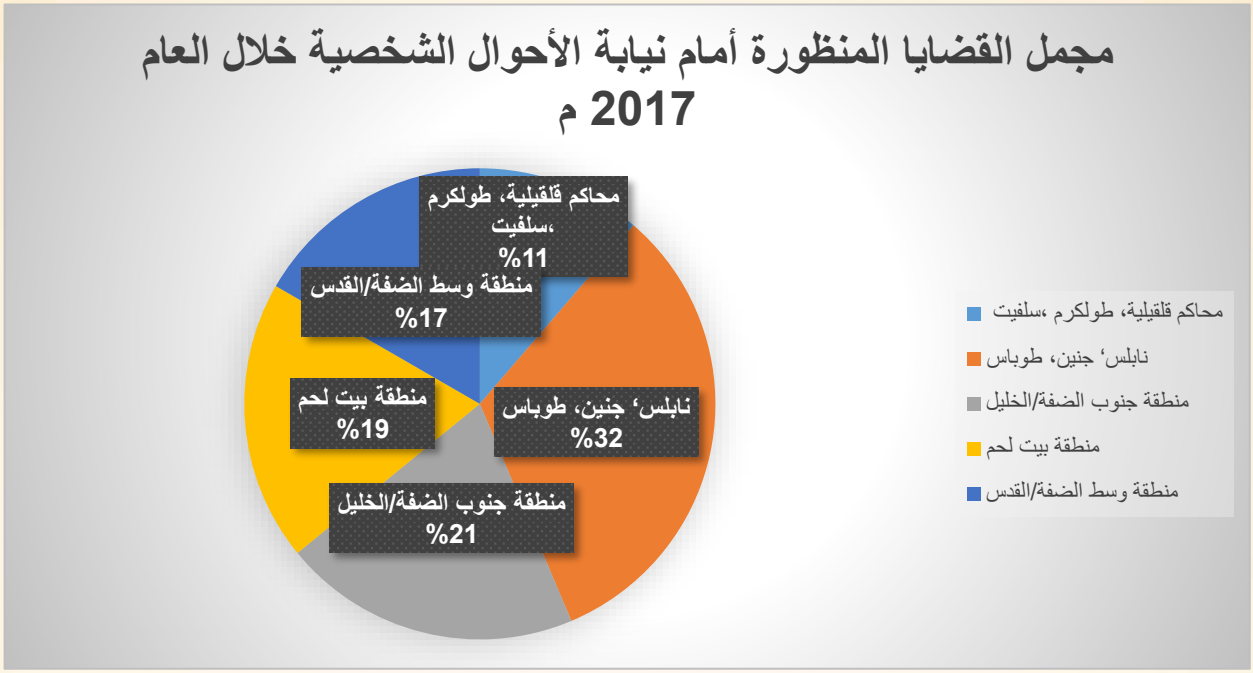

دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري

تم إنشاء دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية في فلسطين بمرسوم رئاسي من رئيس دولة فلسطين الشهيد ياسر عرفات " ابو عمار " بتاريخ 2004/01/03م.

وتنتشر اقسام الارشاد والإصلاح الاسري في كافة المحاكم الشرعية المنتشرة في محافظات الوطن، مما ساعد على تعزيز الروابط الأسرية والحد من النزاعات المجتمعية، واستطاعت دائرة الارشاد تحقيق إنجازات هائلة على صعيد الحد من الخلافات الزوجية، وتخفيض نسبة الطلاق في المجتمع الفلسطيني، مما جعل فلسطين تسجل أدني نسبة طلاق مقارنة بدول الجوار والمحيط العربي والإسلامي بشكل عام.

وتتبع دائرة الارشاد مكتب سماحة قاضي القضاة مباشرة حتى يتم تسهيل عملها من خلال توجيهات وإرشادات يومية من قبل سماحته.

* رسالة الدائرة: تحمل دائرة الإرشاد رسالة مهمة على صعيد المحافظة على التماسك الاسري في ظل الظروف والمتغيرات التي يمر بها المجتمع الفلسطيني من خلال التوجيه والإرشاد المناسب وصولا نحو خفض معدلات الطلاق الى أدني مستوى ، والتقليل من عدد القضايا المرفوعة امام المحاكم الشرعية وكذلك حل الخلافات الزوجية والأسرية دون اللجوء لرفع الدعوى أمام القاضي.

* اهداف الدائرة: تهدف دائرة الإرشاد الى الدور الوقائي والتوجيهي والإرشادي وصولا الى حل النزاع. من خلال توجيه الاهتمام بنشر الثقافة الأسرية وتعزيز القيم العليا للأسرة بين فئات المجتمع وخاصه المقبلين على الزواج وذلك من خلال توظيف وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والمؤسسات التعليمية وغيرها

كما أن هناك الدور العلاجي لدائرة الإرشاد والإصلاح الأسري ويشمل الأدوار العلاجية كافة المهام والادوار التي ترتبط ارتباطاً مباشراً في معالجه المشاكل والقضايا والخلافات الأسرية والخاضعة في ولايتها للقضاء الشرعي وسندا للقوانين المعمول بها داخل المحاكم الشرعية

-الدور التنموي لدائرة الإرشاد والإصلاح الأسري: وينصب في العمل على تمكين الأسرة ضمن نهج متكامل والعمل على بناء مقومات التماسك الإيجابي للأسرة من خلال قدرتها على تشخيص الاخطار الداخلية البنيوية من ناحية وقدرتها على تحصين الأسرة في مواجهة اخطار التفكك الخارجية من ناحية أخرى وبذل كل جهد ممكن من خلال امكانياتها ضمن هذه المحاور

*** التطلعات المستقبلية لدائرة الإرشاد والإصلاح الأسري :**

تتطلع الدائرة خلال الأعوام القادمة للنهوض بجميع اقسامها وعدم خلو أي محكمة شرعية من قسم للإرشاد وبجاهزية كاملة لتتمكن من أداء الدور المناط بها بجودة عالية والعمل على إيجاد قانون خاص يقنن عمل الدائرة لتحقيق هدفها المنشود لأسرة فلسطينية متماسكة

إنجازات دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري لعام 2017م:

-بناء على تعليمات قاضي القضاة الدكتور محمود الهباش تم اعتماد الدائرة كعضو أساسي لنظام التحويل الوطني للنساء المعنفات وفريق تقصي للأدوار والإجراءات المستخدمة

- المساهمة بشكل فعال لتطوير خطة تنفيذ لنظام التحويل الوطني من خلال عدد من ورشات العمل والمؤتمرات.

- مشاركه الدائرة بورشة التخطيط الوطنية التي انعقدت في أريحا

- مشاركه موظفي الإرشاد بدورة تدريب مدربين حول الدعم النفسي والاجتماعي

- مشاركه الدائرة بعدد من اللقاءات لبحث موضوع العلاقة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني

*الإحصائية السنوية للعام 2017 لأعمال دائرة الارشاد والإصلاح الاسري في جميع اقسام الدائرة الموزعة على محاكم الضفة الغربية مجتمعة

مجموع ما ورد للدائرة من قضايا خلال هذا العام بلغ 5579 قضية

اتفاق بين الأطراف بلغ العدد 32 اما ما تم التوصل فيه لصلح كامل بلغ 680 قضية

تحويل للقضاء بلغ 4176 قضية

ارشاد 273 متداول 121 حفظ 297

والرسم البياني المرفق أدناه يوضح الإحصائية لعام 2017 م

الرقم	اسم المحكمة	اتفاق	صلح	تحويل للقضاء	إرشاد	متداول للشهر الحالي	حفظ	المجموع العام
	المجموع	32	680	4176	273	121	297	5579

احصائية أعمال دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري عام 2017 م

البحوث الفقهية

أنشئت وحدة البحوث الفقهية ضمن هيكلية ديوان قاضي القضاة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، ولها عدد كبير من المهام العلمية والبحثية والدراسات التي تتعلق بمواضيع القضاء الشرعي ويناط بها عدة مهمات منها:
اعداد البحوث العلمية والمقالات الدينية والتقارير واوراق العمل في المواضيع التي تكلف بها الوحدة، والاشراف على مكتبة ديوان قاضي القضاة ومكتبات المحاكم الشرعية، وتقوم الوحدة بتمثيل ديوان قاضي القضاة في المؤتمرات والندوات الداخلية والخارجية، والاشراف على ورش العمل التي تقام في الديوان ومتابعتها والمشاركة في لجنة مقابلات المرشحين للتوظيف في ديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية، اضافة الى ما تكلف به الوحدة من اية امور اخرى من قبل سماحة قاضي القضاة.

الاعمال والانجازات الخاصة بوحدة البحوث الفقهية في ديوان قاضي القضاة وهي على النحو التالي:

1- الاشراف العام على وحدة مجلس الوزراء في ديوان قاضي القضاة ومتابعة كافة القرارات التي يصدرها مجلس الوزراء ويعممها على ديوان قاضي القضاة.
2- الاشتراك الفعلي والعملي مع جامعة القدس المفتوحة في صياغة الخطة البحثية المشتركة بعنوان: (الطلاق في المجتمع الفلسطيني: الاسباب والاثار المترتبة عليه نحو برنامج تدخل.)
3- تأسيس وتأثيث نواة لمكتبة كبيرة في ديوان قاضي القضاة.
4- الاتصال والتواصل المستمر ضمن مقتضيات العمل فيما يتعلق بموقع الديوان على مواقع التواصل الاجتماعي جنبا الى جنب مع وحدة العلاقات العامة والاعلام في ديوان قاضي القضاة.

5- ارشفة كافة الكتب والمصادر والمراجع الموجودة حاليا في المكتبة وارشفة مشاريع التخرج يدويا ضمن الاصول وفي ملف خاص الكترونيا.

هذا وتطمح وحدة البحوث الفقهية في العام 2018 م الى اعداد مجلة دورية تعني بشأن القضاء الشرعي ونشر البحوث العلمية لأصحاب الفضيلة قضاة الشرع المتعلقة بالقضاء الشرعي .

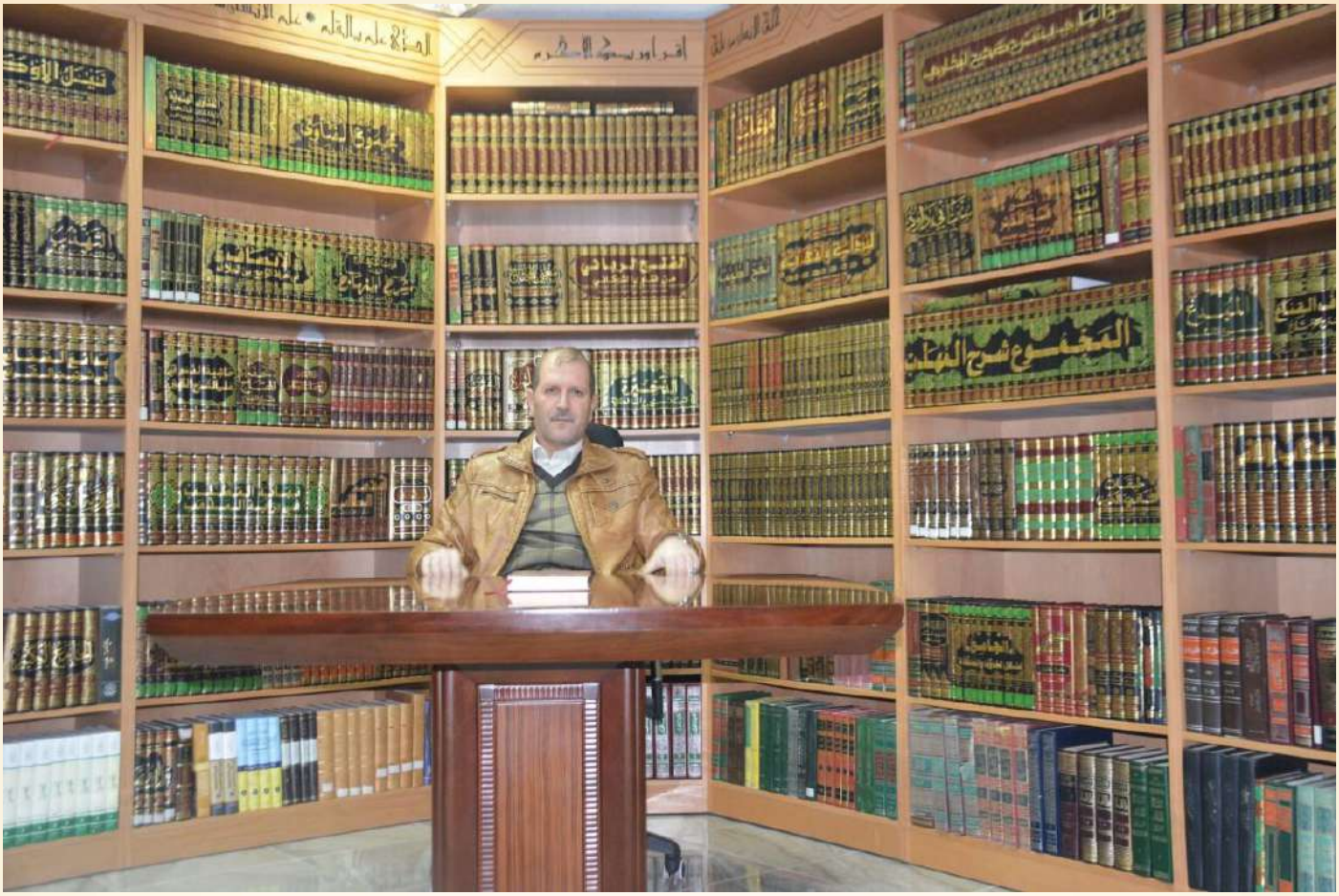

"مكتبة ديوان قاضي القضاة"

لجنة المحاميين الشرعيين

يستند عمل لجنة المحامين الشرعيين من الناحية القانونية الى المادة 7 من قانون المحامين الشرعيين رقم 12 لسنة 1952م وتعديلاته حتى 1994/10/1م، والتي تنص:(يعين قاضي القضاة للمدة التي يراها مناسبة لجنة لفحص

طلبات الإجازة في مهنة المحاماة الشرعية مؤلفة من أحد قضاة محكمة الاستئناف الشرعية رئيسا لها وأحد قضاة الشرع وأحد المحامين الشرعيين) وقد تم إعادة تشكيل اللجنة من قبل سماحة قاضي القضاة حفظه الله بموجب القرار الإداري رقم 2017/72م تاريخ 2017/3/29م لمدة سنة كاملة، تقوم اللجنة بموجب القانون بعمل نقابة المحامين كون المحامين الشرعيين ليس لهم نقابة، وتقوم اللجنة بمنح إجازة المحاماة الشرعية للمحامين الشرعيين بعد مصادقة قاضي القضاة على قرار اللجنة بالإضافة إلى البت في الشكاوى ضد المحامين الشرعيين المزاولين، وتحتفظ اللجنة بسجل للمحامين الشرعيين المتدربين والمزاولين. ومن مهام لجنة المحامين الشرعيين.

فحص طلبات التدريب على أعمال المحاماة الشرعية في المحاكم الشرعية الابتدائية ومناقشة الأبحاث المقدمة من المحامين الشرعيين المتدربين لإكمال متطلبات الحصول على الاجازة، ومنحهم الإجازة الشرعية لمزاولة المحاماة الشرعية وكانت أعمال اللجنة خلال سنة 2017م على النحو الآتي:

- منحت اللجنة إجازة المحاماة الشرعية ل 87 محاميا.
- وافقت على تدرب 450 محاميا متدربا.
- صادقت على 125 موضوعا للأبحاث المقدمة لنيل الإجازة.
- صادقت على 115 خطة بحث للمحامين المتدربين.
- بلغ صادر اللجنة خلال سنة 2017م 904 صادر.

- معالجة الشكاوى المقدمة من الجمهور الكريم على المحامين الشرعيين المزاولين في المحاكم الشرعية والمحوله من قبل سماحة قاضي القضاة، والتنسيب لقاضي القضاة ايقاع العقوبة اللازمة بموجب القانون وقد كانت الشكاوى على النحو الاتي :-
  - استقبلت اللجنة 15 شكوى على محامين شرعيين.
  - فصلت اللجنة في 11 شكوى.
  - بقيت 4 شكاوى قيد النظر.
  - تم توقيف محاميين شرعيين اثنين عن المزاولة لمدة سنة كاملة.

- **متطلبات الحصول على إجازة المحاماة الشرعية :**

هذا وان متطلبات الحصول على إجازة المحاماة الشرعية نصت عليها المواد (8،9،10،11،12) من قانون المحامين الشرعيين رقم 12 لسنة 1952م وتعميم سماحة قاضي القضاة رقم 12 لسنة 2003م هي على النحو التالي:

- طلب استدعاء من المحامي المتدرب يقدم لسماحة قاضي القضاة بواسطة قاضي المحكمة لإلحاقه على لجنة المحاماة الشرعية.

- استدعاء من المحامي المتدرب يقدم من المحكمة التي تدرب فيها مع مشروحات المحكمة عن مدة تدريبه أو كتاب رسمي مستقل من المحكمة.

- شهادة من المحامي الذي تدرب عنده ومدة تدريبه.

- شهادته الجامعية- القضاء الشرعي ،الشريعة الإسلامية، الحقوق ، الدراسات الإسلامية ،مصدقة وكشف علاماته إن كان خريجا من غير الدول العربية.

- استدعاء أنه غير موظف ومتفرغ لأعمال المحاماة الشرعية وعنوانه.

- شهادة حسن السير والسلوك وعدم محكومية من الجهات المختصة.

- شهادة ولادة أو صورة عن الهوية أو جواز السفر.

- شهادة من محاميين أستاذين بحسن سلوكه وأنه غير موظف ومتفرغ لأعمال المحاماة الشرعية.

- البحث المقدم من المحامي المتدرب مجلد عدد 4 نسخ.

- صورة شخصية صغيرة ملونة.

- استدعاء بالموافقة على البحث بعد مناقشته من رئيس لجنة فحص المحامين الشرعيين.

الدائرة القانونية

بدأ العمل بمهام المستشار القانوني في منتصف عام 2017 وذلك بتكليف من سماحة قاضي قضاة فلسطين د. محمود الهباش في خطوة لتطوير وتعزيز فعالية وكفاءة الأداء القانوني في أعمال ديوان قاضي القضاة بما يتوافق مع أحكام القانون.

يقوم المستشار القانوني بمهام متابعة الشؤون القانونية المتعلقة بداية بالكادر الوظيفي العامل لدى ديوان قاضي القضاة، وابداء الاستشارات القانونية لهم بما يتوافق مع القوانين الفلسطينية السارية. كما ويقوم بإشراف ومتابعة الجوانب القانونية في جميع المعاملات والعقود والاتفاقيات التي تربط ديوان قاضي القضاة والجهات الحكومية وغير الحكومية الاخرى.

كان للمستشار القانوني في عام 2017م دور في طرح ومباشرة العمل بالآلية الالكترونية التي جمعت كل من المحاكم الشرعية وجميع المصارف الفلسطينية وتحت اشراف سلطة النقد فيما يتعلق بالاستعلام عن ارصدة المحكوم عليهم، وامكانية الحجز على هذه الأرصدة من قبل قاضي التنفيذ الشرعي، بالاضافة الى الدور في إعادة بلورة آلية العمل مع دائرة المالية العسكرية لخصم المبالغ الخاصة بالنفقات وذلك لتسهيل الاجراءات بما يحقق المصلحة في استقرار المعاملات وسرعة تنفيذ الاحكام.

سابقا، كان عمل الدائرة القانونية عبر وحدة البحوث الفقهية والقانونية، إلا أن رؤية سماحة قاضي القضاة تتمثل باستحداث دائرة قانونية مستقلة تؤدي عملها باتقان، ولذلك فإننا نسعى الى العمل على تقنين وإدراج الدائرة القانونية كدائرة مستقلة ضمن هيكلية ديوان قاضي القضاة، ورفدها بالكادرالوظيفي والامكانيات اللوجستية حتى تتمكن من مباشرة اعمالها وتلبية الاهداف الموكلة لها بما يتوافق مع أهداف وخطط النهوض بديوان قاضي القضاة. وإتاحة المجال للدائرة القانونية للمشاركة في اللجان المنشأة في ديوان قاضي القضاة

والبرامج التي تعنى بالتشبيك مع المؤسسات والجهات الخارجية، وذلك لضمان سير أعمالها بما يتوافق والقانون على الصعيدين الوطني والدولي، ونأمل أن يكون عام 2018 عام تتسع فيه أعمال الدائرة القانونية لتشمل كل النواحي القانونية في ديوان قاضي القضاة وتكون لبنة قيمة في النهوض بالعمل القضائي الشرعي.

صندوق النفقة

يعتبر صندوق النفقة من الانجازات المتميزة التي حققها ديوان قاضي القضاة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، وثمرة هادفة إلى حفظ كيان الأسرة الفلسطينية والاستمرار في بنيانها على أسس سليمة. وتطبيق روح التكافل بين أبناء المجتمع الفلسطيني ومشاركة الدولة في سد احتياجات القاصرين.

ويقع المقر الرئيسي لصندوق النفقة في مدينة القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، وتم افتتاح عدد من الفروع الأخرى في ربوع الوطن الفلسطيني كالخليل ونابلس وغزة، بالإضافة إلى وجود مندوب للإدارة العامة لصندوق النفقة في كل محكمة شرعية، ويستفيد من الصندوق المسلمين والمسيحيين أيضا المنطبقة عليهم الشروط حسب القانون.

يتولى صندوق النفقة تنفيذ أحكام النفقة التي تعذر تنفيذها في دوائر التنفيذ الشرعي لأي سبب عملاً بقانون الصندوق رقم 6 لسنة 2005م، ثم بقوم هو بملاحقة المحكوم عليهم الذي امتنع عن دفعها بالطرق القانونية.

ومن أبرز مسوغات انشاء الصندوق الحفاظ على استقرار الأسرة وتحقيق الهدوء النفسي فيها وتأمين الاحتياجات الضرورية لأفرادها.

لقد كانت الحاجة ماسة لإنشاء صندوق النفقة لأسباب اجتماعية وأسرية وقانونية ويمكن توضيحها على النحو التالي:

- صعوبة تنفيذ بعض أحكام النفقات التي تصدر بعد طول عناء لصالح الفئات المعوزة (الزوجات والمطلقات والأرامل والأيتام وفاقدي الأهلية والآباء والأمهات) نظرا لهروب أو فقر المحكوم عليه.
- اتصاف أحكام النفقات بصفة الاستعجال في التنفيذ، فلا يجوز أن تخضع لإجراءات تنفيذ الأحكام الأخرى المدنية أو الجنائية أو غيرها.
- الحفاظ على استقرار الأسرة الفلسطينية وعلى الهدوء النفسي لأفرادها، والحفاظ على قوة وتماسك النسيج الاجتماعي من خلال تحقيق هدفه المباشر بضمان تنفيذ حكم النفقة النهائي الذي يتعذر تنفيذه.

ويتكون قانون صندوق النفقة من 19 مادة تتناول الجانب الإداري والمالي والقضائي والقانوني، ويحدد آلية العمل وكيفية سير عملية الصرف والفئات المستفيدة من الصندوق.

- نصت المادة رقم (4) من القانون على الهدف المباشر للصندوق [يهدف الصندوق إلى ضمان تنفيذ حكم النفقة الذي يتعذر تنفيذه بسبب تغيب المحكوم عليه أو جهل محل إقامته أو عدم وجود مال ينفذ فيه حكم أو لأي سبب آخر].
- وحدد القانون مفهوم حكم النفقة في المادة (1) وهو حكم نهائي صادر عن المحكمة المختصة يقضي بدفع النفقة للزوجة أو المعتدة أو الولد أو الوالدين أو القريب المعال.

- ونصت المادة رقم (8) على أن {الصندوق يصرف للمحكوم له وفقاً للقانون ما ورد في حكم النفقة حسب الأصول المحاسبية المعمول بها في فلسطين، في مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من استكمال المستندات المطلوبة، ويتم الصرف طالما كان حكم النفقة متعذراً لكنه يتوقف إذا لم يعد موجب له}.

- وقد يطرأ تغيير على حكم النفقة زيادة أو نقصاً أو إلغاءً، وهنا يأتي دور المحكمة المختصة في إبلاغ إدارة الصندوق بهذا التغيير، وبذلك نصت المادة رقم (9) على أن [المحكمة المختصة إذا قررت إلغاء أو تغيير حكم النفقة فعليها إبلاغ الصندوق بذلك فوراً ليقوم بتنفيذ ما ورد في قرار المحكمة الجديد ويبلغ المحكوم له بذلك].

- قد يتبادر إلى الذهن أن هذا الصندوق سيحرم الزوجة في طلب التفريق ما دامت قد وجدت النفقة، وأنها ستظل مرتبطة بهذا الزوج الفقير أو الغائب أو الهارب من النفقة إلى الأبد، وأنها ستظل طوال عمرها تعيش على نفقة الصندوق.

والحقيقة غير ذلك تماماً، فالصندوق يتيح للمرأة الاختيار بين اللجوء إلى صندوق النفقة أو اللجوء إلى طلب التفريق لعدم الإنفاق، لكنها لا تملك الخيارين معاً، فالصندوق لا يحرمها حق المصير بالخلاص من الزوج المضارّ لها.

- وقد يقول قائل إن الزوجين سيلجأن إلى التحايل بافتعال الخلاف، فترفع الزوجة دعوى نفقة على الزوج، ويمتنع الزوج عن الدفع في دائرة التنفيذ، فيدفع لها الصندوق، حينها ستتسرب أموال الصندوق إلى العاطلين عن العمل، مما يضيع المال العام وينشر البطالة في المجتمع وهذا ليس سهلاً، فإجراءات الصرف دقيقة والوثائق المطلوبة تنفي أي احتمال للتلاعب، وفي حالة وقوع أي تحايل فالعقوبات مشددة، كما جاء في المادة (7) [على المحكوم له عند التقدم بطلب للاستفادة من خدمات الصندوق أن يرفقه بنسخة مصدقة من حكم النفقة النهائي، وبمشروحات من دائرة التنفيذ تفيد بأن حكم النفقة قد تعذر تنفيذه بعد استنفاد جميع الإجراءات القانونية اللّازمة، وبأي مستندات أخرى يطلبها مجلس إدارة الصندوق].

- هذا إضافة الى أن الزوج لن يفلت من الملاحقة القضائية لاسترجاع المبالغ المستحقة عليه حسب المادة رقم (14) التي تنص على أن [الصندوق يقوم بالرجوع على المحكوم عليه بقيمة المبالغ التي تم صرفها، ويستوفي منه أيضاً غرامة بنسبة 5% من قيمة المبلغ الذي تم صرفه وكذلك مصاريف الدعوى وأتعاب المحاماة] باعتبارها من الديون الممتازة كونها من أموال الخزينة العامة.

جاء في المادة (15) أن [على المحكوم له إعادة أموال الصندوق التي استلمها بدون وجه حق بدون تأخير، ومن لم يعد تلك الأموال يعاقب بالحبس مدة أقصاها شهر أو غرامة مالية قدرها مائة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً أو بكلتا العقوبتين مع إعادة الأموال التي تسلمها].

- ونصت المادة رقم (13) على أن [للصندوق الحق في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بما فيها رفع القضايا لدى المحاكم المختصة لاستيفاء الأموال التي دفعها عن المحكوم عليهم].

كما أن النصب والاحتيال بهدف الاستيلاء على المال جريمة بنص قانون العقوبات، وكل من يثبت عليه التورط فيها تحت طائلة العقوبة المنصوص عليها في القانون.

الوثائق اللازمة للاستفادة من صندوق النفقة:

- للاستفادة من صندوق النفقة يجب احضار الوثائق القانونية والأوراق الثبوتية التالية:

استدعاء المحكوم له يتضمن سبب تقديم الطلب إلى الصندوق، ورقم القرار الذي يستند إليه، والجهة التي أصدرته، وتاريخ صدوره، ومضمونه.

إعلام حكم النفقة الصادر عن المحكمة المختصة (المحاكم الشرعية والكنسية والنظامية التي تنظر مسائل الأحوال الشخصية إذا كان أحد أطرافها غير مسلم).

كتاب مشروحات من المحكمة التي أصدرت إعلام الحكم يتضمن عدم انقطاع النفقة المحكوم بها لأي سبب.

إقرار المحكوم له بعدم تحصيل النفقة يتعهد فيه بتحمل المسؤولية القانونية إذ ثبت تحصيلها.

كتاب مشروحات من دائرة التنفيذ يتضمن تعذر حكم النفقة بعد استنفاد كافة الإجراءات القانونية اللازمة، ويتضمن سبب تعذر التنفيذ.

سند كفالة عدلية من كفيل مليء (غني) وإثبات يبين مهنته ودخله.

صورة عن هوية المحكوم له وهوية الكفيل، وشهادة ميلاد الصغار إذا كان المحكوم به نفقة صغار.

إذا كان المحكوم له مقيماً خارج أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية فعليه أن يحضر كتاباً رسماً من الجهات المختصة في مكان إقامته بعدم استلامه تلك النفقة أو أي جزء منها.

إذا كان المحكوم عليه مقيماً خارج أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، فعلى المحكوم له أن يحضر كتاباً رسمياً من الجهات المختصة بعدم وجود عقارات أو اراض مسجلة باسم المحكوم عليه.

ومن الإجراءات المتبعة: الاستعلام عن الأموال غير المنقولة التي تخص المحكوم عليه للتنفيذ فيها، وتحصيل الأموال التي دفعها الصندوق.

الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية

نظرا لأهمية الدعم اللوجستي والتنظيم الإداري والمالي، وحتى تتمكن المحاكم الشرعية من أداء رسالتها على أكمل وجه، فإن الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية تتبع لسماحة قاضي القضاة مباشرة، حيث تقوم الدائرة بتأمين احتياجات المحاكم الشرعية من الموارد البشرية بمختلف التخصصات اللازمة لتحقيق غايات وأهداف العمل، كما أنها تراقب العمل الإداري وتؤدي احتياجاته من خلال دائرة شؤون الموظفين والدائرة المالية ودائرة اللوازم وتقوم بالتواصل على جهات الاختصاص كديوان الموظفين ووزارة المالية بالإضافة إلى تسهيل مهام الجهات الرقابية كديوان الرقابة المالية والإدارية والتدقيق المالي من قبل وزارة المالية.

في عام 2017م تابعت الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية مئات المعاملات المالية والإدارية وطلبات اللوازم العامة والمعاملات الإدارية الخاصة المتعلقة بأصحاب الفضيلة القضاة الشرعيين والمعاملات المتعقلة بشؤون الموظفين لدى جهات الاختصاص، وكذلك تتابع الإدارة العامة الإشراف الإداري على تعيين القضاة الشرعيين الجدد وأيضا الكادر الإداري ولجان التحقيق ولجان الإتلاف.

وحتى ينهض العمل الإداري والمالي في ديوان قاضي القضاة تم بناء قدرات الموظفين الإداريين والماليين من خلال الدورات التدريبية لتعزيز الإمكانيات على متابعة البرامج الإلكترونية المتطورة وبناء قدرات المحاسبين على مهارات الكمبيوتر وغيره من الأعمال المهمة في تكنولوجيا المعلومات.

وإن الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية تشارك ديوان قاضي القضاة في تحقيق رسالته ورؤيته لتطوير القضاء الشرعي ، وكذلك في الغايات والأهداف التي رسمها لنفسه عام 2017 – 2018 م والتي تتمثل في تعزيز الثقة بالقضاء الشرعي ، وتيسير الإجراءات لتعزيز الكفاءة لخدمة المراجعين والأهم لدينا تعزيز فعالية وكفاءة أداء الكادر الوظيفي واستقطاب وتطوير وتدريب الموظفين لتكون مبدعة ذات كفاءة عالية والمحافظة عليها وتطوير وتفعيل استخدام التكنولوجيا المتطورة .

العلاقات العامة في ديوان قاضي القضاة

تعتبر وحدة العلاقات العامة والإعلام في ديوان قاضي القضاة/ المحاكم الشرعية من الدوائر الأولى التي أنشئت في الديوان في العام 1994، وتتبع وحدة العلاقات العامة والإعلام إلى مكتب سماحة قاضي القضاة بشكل مباشر. وتعتبر وحدة العلاقات العامة والإعلام همزة الوصل بين جميع المحاكم الشرعية والدوائر في ديوان قاضي القضاة والوزارات والمؤسسات في الوطن وخارجه، ويعد الترويج الإعلامي للقضاء الشرعي عن طريق الصحافة المطبوعة والمسموعة والمرئية من ابرز مهامها اضافة الى العمل على تعميق التعاون بين ديوان قاضي القضاة والعديد من مؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بحقوق الانسان والاعلام ومؤسسات قطاع العدالة.

ويتبع وحدة العلاقات العامة والإعلام في ديوان قاضي القضاة " المركز الاعلامي القضائي "، حيث يوفر المركز البيئة المناسبة لاقامة المؤتمرات الصحفية والندوات وورشات العمل المتعلقة بعمل القضاء الشرعي في كافة المجالات.

وتنبع اهمية وجود وحدة للعلاقات العامة والإعلام في جهاز القضاء الشرعي من ايمان ديوان قاضي القضاة بضرورة العمل على تعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسة القضاء الشرعي وتسهيل وصول المواطنين الى المعلومة لتحقيق العدالة. اضافة للعمل على قياس الرأي العام داخل جهاز القضاء الشرعي وفي المجتمع الخارجي ورصد اتجاهاته نحو القضاء الشرعي، لتعاظم وأهمية تأثير الرأي العام في نجاح أي مؤسسة. كما تهدف الوحدة للعمل على نشر المعلومات والتوعية اللازمة لإقناع المواطنين بضرورة التوجه الى القضاء الشرعي في حال أي خلاف اسري وذلك لضمان إحقاق الحق ورفع الظلم وتحقيق رؤية ورسالة ديوان قاضي القضاة بهذا الصدد.

ان العمل ضمن الاستراتيجية الاعلامية سيعمل على تنظيم العمل في الوحدة والتركيز على الاولويات التي من شأنها ان تضع المحاكم الشرعية وقضايا الاسرة على اجندة الاعلاميين وضمن اولوياتهم وذلك سيتحقق عبر التنسيق مع المؤسسات الاعلامية والتركيز على ابراز دور القضاء الشرعي في الحفاظ على الاسرة وحمايتها عن طريق تصميم حملات اعلامية بالتعاون والشراكة مع وسائل الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

تكنولوجيا المعلومات في ديوان قاضي القضاة

تتولى دائرة أنظمة المعلومات في ديوان قاضي القضاة، بما تتميز به من جهود تعاونية وتخطيط، دور الرابط الذي ينفذ خدمات تكنولوجيا المعلومات ويشارك بالتالي مشاركة استراتيجية في تسهيل استخدام الوسائل التكنولوجية دعما لرسالة ديوان قاضي القضاة ورؤيته. كما وتشكل هذه الوحدة طرفا مرنا وديناميكيا تضع خططها ورؤيتها بغية تلبية احتياجاته ومتطلباته.

وتشرف الدائرة على جميع أعمال الحاسوب في ديوان قاضي القضاة ومحاكمه الشرعية كما وتشرف على تطوير أنظمة الحاسوب والبرمجة وصيانة الأجهزة والارتقاء بمستوى الموظفين وتدريبهم وتنمية مهاراتهم في الحاسوب وتوفير خدمة الانترنت وتوصيل أجهزة الوزارة مع بعضها البعض. وذلك لتسهيل نقل المعلومات عبر الدوائر والوحدات في ديوان قاضي القضاة.

تسعى دائرة أنظمة المعلومات بشكل دائم لتحسين عملياتها وتنظيم دفق الأعمال خدمة لديوان قاضي القضاة بأحدث الطرق والبرامج والمعدات الموجودة في العالم.

تم العمل على مشاريع تطوير وحوسبة وربط المحاكم الشرعية في جميع انحاء الضفة الغربية بعضها ببعض كان لها الاثر الكبير لإنجاز العمل بالسرعة والدقة المطلوبة، وتم العمل على عدة جوانب مهمة خلال عام 2017 نذكر منها:

على صعيد البنية التحتية:

- **مركز المعلومات:**

- تم العمل على تزويد مركز الحاسوب الخاص بديوان قاضي القضاة بالعديد من الاجهزة المساعدة لزيادة كفاءة وفعالية المركز والاحتياجات المستقبلية كأجهزة الحماية وأجهزة شبكات متطورة وغيرها من الاجهزة وتم تجهيز سيرفرات خاصة لـ x-road وذلك بتمويل حكومي ومن المانحين.

- **المحاكم الشرعية :**

- تم الانتهاء من تجهيز عمليات ربط 20 محكمة شرعية من خلال الشبكة الحكومية.
- تم إعادة تأهيل محكمة جنين الشرعية والبدء في تأهيل محكمتي نابلس الشرعية وطولكرم الشرعية.

- تم تنفيذ النظام الالكتروني الجديد -عدالة - لسير عمل المحاكم الشرعية في 6 محاكم شرعية وهي (رام الله والبيرة، طولكرم، قلقيلية، حلحول، بيت لحم وجنين).
- تم تزويد المحاكم الشرعية بالكثير من أجهزة الحاسوب والطابعات وماكنات التصوير المتطورة وأجهزة أخرى مما يرفع من مستوى المحكمة التكنولوجي.

على صعيد البرامج الحوسبية:

- تم الانتهاء من أرشفة القضايا في محكمة رام الله والبيرة للعام 2016م كما تم ارشفة نصف المعاملات المنجزة عام 2016م.
- تم الانتهاء من المرحلة الثالثة لتجهيز وتنفيذ النظام الالكتروني -عدالة - الخاص بعمل المحاكم الشرعية والمتعلقة بتحسين الأداء وإضافة العديد من الخصائص والتي تعمل على شمولية النظام الالكتروني -عدالة- وذلك بتمويل من المانحين.
- تم الانتهاء من تصميم وإنجاز الموقع الالكتروني الجديد لديوان قاضي القضاة.
- تم الانتهاء من تصميم وإنجاز برنامج خاص لحصر موجودات المحاكم الشرعية الالكترونية.
- تم الانتهاء من تصميم برنامج أرشفة إلكترونية خاص بدائرة أنظمة المعلومات.
- تم الانتهاء من تصميم برنامج خاص يوضح موقع كل محكمة وكل ما يتعلق بالمحكمة من موظفين واجهزة وغيرها.

على صعيد الدعم الفني:

- تم متابعة و حل العديد من المشاكل المتعلقة بالأمور الكهربائية في مقر الديوان وكذلك في المحاكم الشرعية.
- تم متابعة عمل المقاسم وخطوط الهاتف الموجودة في ديوان قاضي القضاة وحل المشاكل المتعلقة بذلك.
- تم وبشكل يومي التعامل مع طلبات المحاكم الشرعية ودراسة كل طلب وعمل اللازم حسب الأصول بما لا يقل عن 2000 طلب خلال عام 2017م.
- القيام بأكثر من 50 زيارة ميدانية للمحاكم الشرعية لإجراء اللازم وعمل التقارير حسب الاصول .
- تم ربط كل ساعات الدوام في المحاكم الشرعية مع المقر الرئيسي خلال عام 2017م.
- متابعة العمل على برنامج الدوام .

- تم تركيب وتجهيز انظمة جديدة لكاميرات المراقبة في الديوان. ووضع المخططات اللازمة لتركيب انظمة كاميرات مراقبة لجميع المحاكم.
- تم العمل على صيانة اجهزة مكتبية قديمة لأكثر من 250 تقرير عمل.
- تم تركيب اجهزة مكتبية جديدة في ديوان قاضي القضاة والمحاكم التابعة.

على صعيد التصاميم الخاصة بديوان قاضي القضاة:

- تصميم الورقيات الخاصة بديوان قاضي القضاة عند الطلب مثل: الترويسة والمغلفات وأضابير القضايا.....
- المشاركة والمتابعة في تصميم التقرير السنوي 2016 .
- تصميم بطاقة محامي شرعي.
- تصميم (بانارات) خاصة بورشات العمل التي عقدها الديوان مثل : ورشة عمل الاحتضان في أريحا.....
- تصميم بطاقات دعوة خاصة بمناسبات عدة.
- المشاركة والمتابعة في تصميم أجندة ديوان قاضي القضاة 2017م.

على صعيد المشاركة في اللجان:

- اللجنة الوطنية لتحديث وتطوير سجل السكان.
- لجان اتلاف خاصة بديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية.
- لجنة ضبط واستلام الاجهزة الالكترونية والحواسيب.
- لجنة فحص المواصفات الفنية (للعطاءات والشراء).

- لجنة تدريب الموظفين على آلية العمل الجديدة الخاصة بكشوفات الدوام والتعامل مع ساعة الدوام الرقمية (البصمة).
- رئاسة فريق الموازنة والمشاركة في الدورات وورشات العمل الخاصة بالموازنة.
- لجان اختيار لعدد من الوظائف بالتنسيق مع ديوان الموظفين العام.

- **على صعيد الدورات:**

المشاركة في دورة الادارة المتقدمة في Share point ضمن عطاء برنامج إدارة اعمال المحاكم الشرعية الممول من الـ USAID.

- **على صعيد ورشات العمل:**

ورشة عمل بخصوص الاحتضان في مدينة أريحا.

- **تم اعداد مقترح هيكلية للإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات أسوة بكافة وزارات السلطة لتطوير التكنولوجيا والحوسبة وخدمة الجمهور في ديوان قاضي القضاة والمحاكم التابعة له.**

- احصائيات اعمال دائرة الارشاد والاصلاح الاسري بجميع اقسامها عام 2017 م

الرقم	اسم المحكمة	اتفاق	صلح	تحويل للقضاء	إرشاد	متداول للشهر الحالي	حفظ	المجموع العام
	المجموع	32	680	4176	273	121	297	5579

- الاستئناف السنوي :

جدول احصائية القضايا والقرارات الادارية لاستئناف عام 2017 م

محاكم الاستئناف	المدور من الشهر السابق	الوارد	المجموع العام	المفصول	المدور
إستئناف القدس	0	310	310	310	0
إستئناف نابلس	0	551	551	551	0
استئناف الخليل	0	428	428	428	0
المجموع	0	1289	1289	1289	0

جدول احصائية معاملات حصر الارث والتخارج في محاكم الاستئناف عام 2017 م

محاكم الاستئناف	معاملات الارث	النفقات الواردة	النفقات المفصولة	المدور	المجموع
إستئناف القدس	314	44	44	0	358
إستئناف نابلس	456	66	66	0	522
استئناف الخليل	285	28	28	0	313
المجموع	1055	138	138	0	1193

- التوثيقات :

- القضايا :

اعمال محاكم الشرعيه	ارث وتخارج	وصايات وولايات	وكالات	اذونات	عزوبة	إسلام	مشروحات متفرقة	حجج متفرقة	صور	المجموع
محكمة نابلس الغربية الشرعية	886	142	294	53	372	5	10091	583	5522	17948
محكمة حوارة الشرعية	164	32	56	9	70	1	2742	103	572	3749
محكمة بديا الشرعية	206	15	30	0	55	0	0	65	498	869
محكمة طولكرم الشرعية	523	80	172	32	169	0	2078	468	1930	5452
محكمة عتيل الشرعية	174	20	41	3	37	1	865	56	401	1598
محكمة قلقيلية الشرعية	279	72	91	9	95	2	4817	385	1544	7294
محكمة جنين الشرعية	639	129	330	19	404	6	8408	454	5579	15968
محكمة طوباس الشرعية	183	31	52	10	37	1	2014	114	1065	3507
محكمة سلفيت الشرعية	97	17	26	3	16	0	1502	50	596	2307
محكمة قباطيه الشرعية	339	31	92	29	68	0	1528	153	1881	4121
محكمة الرام الشرعية	227	29	132	3	196	0	856	231	633	2307
محكمة العيزرية الشرعية	74	8	108	0	57	0	815	105	215	1382
محكمة اريحا الشرعية	70	38	43	7	79	0	1150	114	522	2023
محكمة رام الله الشرعية	638	71	261	20	481	7	7796	417	3517	13208
محكمة بير زيت الشرعية	296	44	58	21	106	1	708	193	938	2365
محكمة سلواد الشرعية	186	7	121	2	118	0	362	185	806	1787
محكمة نعلين الشرعية	86	5	39	1	30	0	212	52	212	637
محكمة الخليل الشرعية	516	87	165	31	249	2	4690	635	1791	8166
محكمة دورا الشرعية	207	48	90	6	129	0	1664	212	942	3298
محكمة يطا الشرعية	83	42	493	0	57	0	431	100	287	1493
محكمة حلحول الشرعية	317	14	95	11	164	2	2171	212	1428	4414
محكمة غرب الخليل الشرعية	140	13	62	0	79	0	701	178	291	1464
محكمة الظاهرية الشرعية	54	18	12	1	28	0	350	127	164	754
محكمة بيت لحم الشرعية	360	108	173	11	301	15	1883	453	1299	4603
المجموع	6744	1101	3036	281	3397	43	57834	5645	32633	110714

اعمال محاكم الشرعيه	المدور السابق	الوارد	المجموع	المفصول	المسقط	المجموع	المدور التالي
محكمة نابلس الغربية الشرعية	322	1858	2180	1052	705	1757	423
محكمة حوارة الشرعية	27	406	433	211	148	359	74
محكمة بديا الشرعية	24	323	347	210	110	320	27
محكمة طولكرم الشرعية	171	1235	1406	762	440	1202	201
محكمة عتيل الشرعية	4	127	131	69	37	106	25
محكمة قلقيلية الشرعية	81	834	915	496	312	808	107
محكمة جنين الشرعية	195	1076	1271	619	459	1078	193
محكمة طوباس الشرعية	44	302	346	170	105	275	71
محكمة سلفيت الشرعية	20	238	256	172	64	236	20
محكمة قباطيه الشرعية	58	356	414	169	152	321	93
محكمة الرام الشرعية	10	225	235	113	97	210	25
محكمة العيزرية الشرعية	13	91	104	59	38	97	7
محكمة اريحا الشرعية	30	232	262	148	88	236	26
محكمة رام الله الشرعية	315	1471	1786	817	605	1422	364
محكمة بير زيت الشرعية	17	249	266	141	95	236	30
محكمة سلواد الشرعية	7	89	96	46	34	80	16
محكمة نعلين الشرعية	7	59	66	22	38	60	6
محكمة الخليل الشرعية	194	1213	1407	808	433	1241	166
محكمة دورا الشرعية	122	539	641	360	214	574	67
محكمة يطا الشرعية	70	404	474	269	135	404	70
محكمة حلحول الشرعية	65	600	665	394	214	608	57
محكمة غرب الخليل الشرعية	38	331	369	181	126	307	62
محكمة الظاهرية الشرعية	11	138	149	112	30	142	7
محكمة بيت لحم الشرعية	98	1068	1166	602	471	1073	93
المجموع	1943	13464	15385	8002	5150	13152	2230

اعمال محاكم الشرعية	زواج مكرر	زواج عادي	مجموع الزواج	تصادق	رجعة	المجموع	طلاق	طلاق قبل الدخول	مجموع الطلاق
محكمة نابلس الغربية الشرعية	94	3053	3147	15	17	32	357	313	670
محكمة حوارة الشرعية	51	1279	1330	3	3	6	70	99	169

محكمة بديا الشرعية	28	586	614	15	0	15	36	64	100
محكمة طولكرم الشرعية	51	1470	1521	5	9	14	127	252	379
محكمة عتيل الشرعية	32	537	569	0	6	6	26	63	89
محكمة قلقيلية الشرعية	48	1207	1255	33	4	37	119	136	255
محكمة جنين الشرعية	133	2549	2682	42	15	57	234	374	608
محكمة طوباس الشرعية	19	776	795	8	1	9	45	85	130
محكمة سلفيت الشرعية	23	279	302	1	2	3	36	38	74
محكمة قباطيه الشرعية	40	1149	1189	6	11	17	79	96	175
محكمة الرام الشرعية	31	852	883	12	4	16	133	103	236
محكمة العيزرية الشرعية	25	244	269	8	2	10	38	31	69
محكمة اريحا الشرعية	39	430	469	10	3	13	92	20	112
محكمة رام الله الشرعية	68	1655	1723	28	9	37	249	203	452
محكمة بير زيت الشرعية	26	719	745	11	3	14	68	75	143
محكمة سلواد الشرعية	10	430	440	0	2	2	66	28	94
محكمة نعلين الشرعية	18	441	459	2	3	5	29	31	60
محكمة الخليل الشرعية	157	2661	2818	16	3	19	192	182	374
محكمة دورا الشرعية	85	1245	1330	27	4	31	76	95	171
محكمة يطا الشرعية	159	1413	1572	21	0	21	67	107	174
محكمة حلحول الشرعية	72	1208	1280	17	3	20	111	72	183
محكمة غرب الخليل الشرعية	58	911	969	12	1	13	63	65	128
محكمة الظاهرية الشرعية	42	560	602	19	1	20	26	27	53
محكمة بيت لحم الشرعية	92	1820	1912	37	6	43	212	56	268
المجموع	1401	27474	28875	348	112	460	2551	2615	5166

- معاملات الزواج والطلاق :

المحكمة العليا الشرعية : -

جداول أعمال المحكمة العليا الشرعية في القدس فيما يتعلق بتدقيق المعاملات والدعاوى عام 2017 م

سنوي

الرقم	نوع المعاملة	المدور من الشهر السابق	الوارد	المجموع	المفصول	متابعة	المدور لشهر القادم
1	قرارات المحكمة العليا (الأحكام)	0	209	209	207	0	2
2	مصادقة زوجية واشهار اسلام وطلاق	0	152	152	152	0	0
3	ارث وتخارج	0	14	14	14	0	0
4	حجج وقف	0	51	51	51	0	0
6	قرارات المحكمة العليا (القاصرون)	0	428	428	428	0	0
6	تقدير نفقة ، وصاية ، ولايات	0	73	73	73	0	0
	المجموع العام	0	927	927	925	0	2

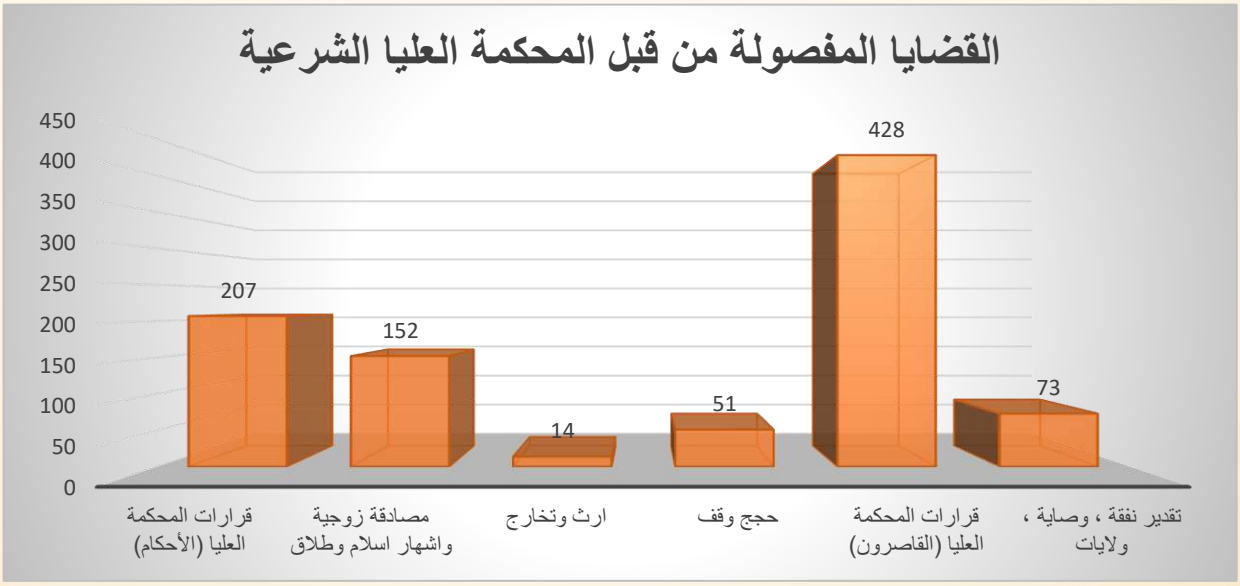

- الزواج والطلاق :

مجموع الزواج			
اعمال محاكم الشرعيه	زواج مكرر	زواج عادي	مجموع الزواج
محكمة نابلس الشرعية	94	3053	3147
محكمة حوارة الشرعية	51	1279	1330
محكمة بديا الشرعية	28	586	614
محكمة طولكرم الشرعية	51	1470	1521
محكمة عتيل الشرعية	32	537	569
محكمة قلقيلية الشرعية	48	1207	1255
محكمة جنين الشرعية	133	2549	2682
محكمة طوباس الشرعية	19	776	795
محكمة سلفيت الشرعية	23	279	302
محكمة قباطيه الشرعية	40	1149	1189
محكمة الرام الشرعية	31	852	883
محكمة العيزرية الشرعية	25	244	269
محكمة اريحا الشرعية	39	430	469
محكمة رام الله الشرعية	68	1655	1723
محكمة بير زيت الشرعية	26	719	745
محكمة سلواد الشرعية	10	430	440
محكمة نعلين الشرعية	18	441	459
محكمة الخليل الشرعية	157	2661	2818
محكمة دورا الشرعية	85	1245	1330
محكمة يطا الشرعية	159	1413	1572
محكمة حلحول الشرعية	72	1208	1280
محكمة غرب الخليل الشرعية	58	911	969
محكمة الظاهرية الشرعية	42	560	602
محكمة بيت لحم الشرعية	92	1820	1912
المجموع	1401	27474	28875

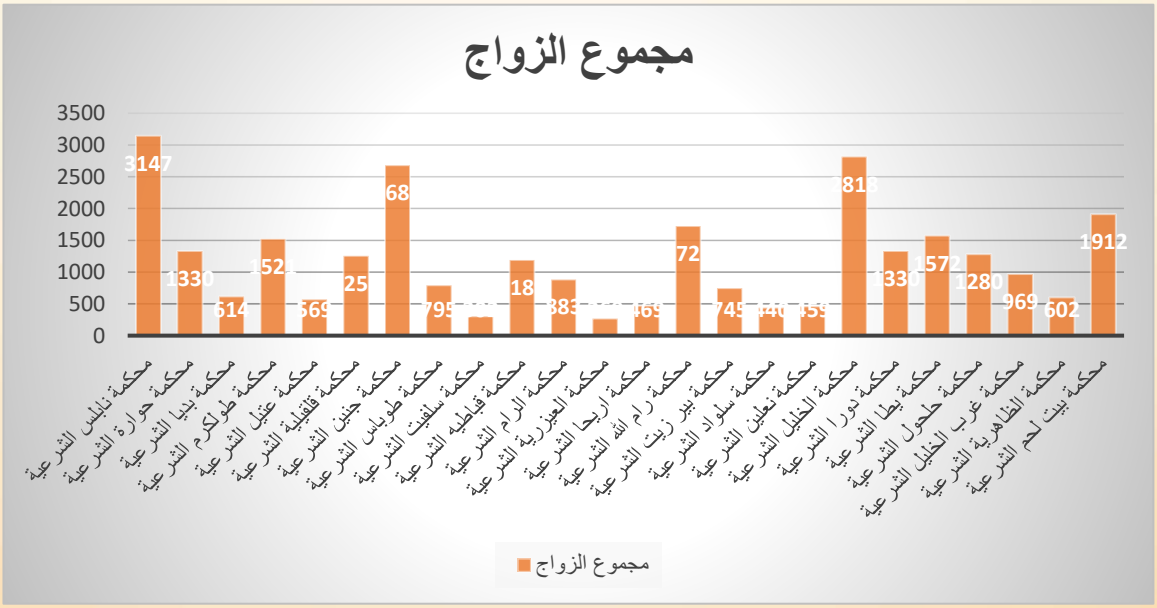

اعمال محاكم الشرعيه	مجموع الطلاق		
	طلاق	طلاق قبل الدخول	المجموع
محكمة نابلس الغربية الشرعية	357	313	670
محكمة حوارة الشرعية	70	99	169
محكمة بديا الشرعية	36	64	100
محكمة طولكرم الشرعية	127	252	379
محكمة عتيل الشرعية	26	63	89
محكمة قلقيلية الشرعية	119	136	255
محكمة جنين الشرعية	234	374	608
محكمة طوباس الشرعية	45	85	130
محكمة سلفيت الشرعية	36	38	74
محكمة قباطيه الشرعية	79	96	175
محكمة الرام الشرعية	133	103	236
محكمة العيزرية الشرعية	38	31	69
محكمة اريحا الشرعية	92	20	112
محكمة رام الله الشرعية	249	203	452
محكمة بير زيت الشرعية	68	75	143
محكمة سلواد الشرعية	66	28	94
محكمة نعلين الشرعية	29	31	60
محكمة الخليل الشرعية	192	182	374
محكمة دورا الشرعية	76	95	171
محكمة يطا الشرعية	67	107	174
محكمة حلحول الشرعية	111	72	183
محكمة غرب الخليل الشرعية	63	65	128
محكمة الظاهرية الشرعية	26	27	53
محكمة بيت لحم الشرعية	212	56	268
المجموع	2551	2615	5166

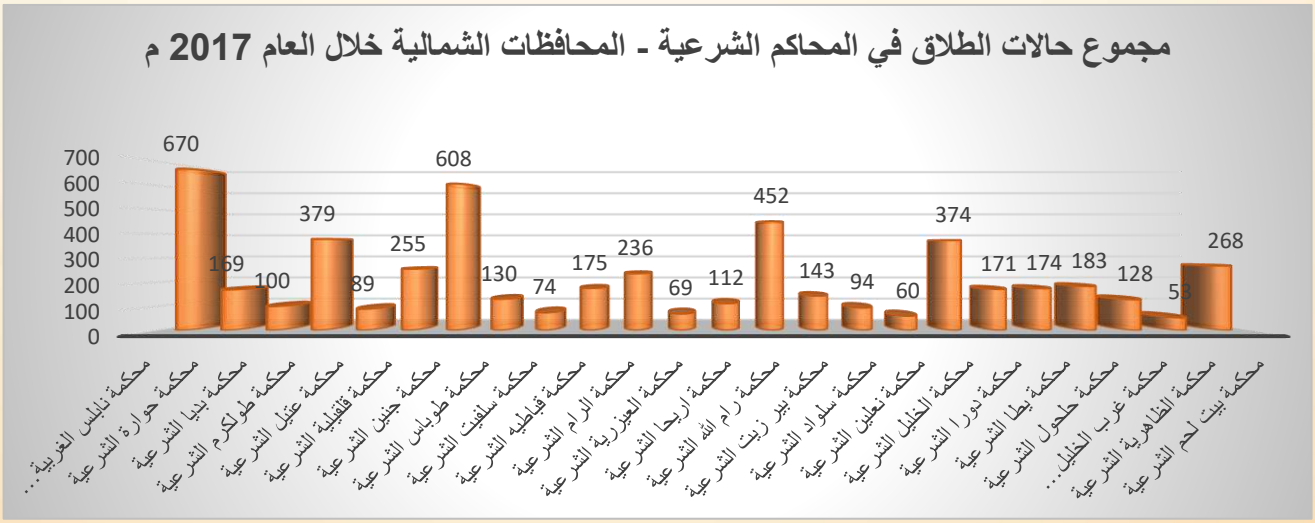

- النفقات السنوية :

كشف بدعاوي النفقات الوارد والمفصولة خلال عام 2017 م

المحاكم	القضايا المدورة	القضايا الواردة	المجموع	القضايا المفصولة	القضايا المسقطة	المجموع	المدور للشهر القادم
محكمة نابلس الغربية الشرعية	207	71	278	56	38	94	184
محكمة حوارة الشرعية	8	232	240	114	95	209	31
محكمة بديا الشرعية	6	147	153	102	39	141	12
محكمة طولكرم الشرعية	75	659	734	384	244	628	106
محكمة عتيل الشرعية	3	64	67	28	25	53	14
محكمة قلقيلية الشرعية	464	384	858	246	145	391	467
محكمة جنين الشرعية	102	428	530	230	235	465	65
محكمة طوباس الشرعية	0	166	166	80	67	147	19
محكمة سلفيت الشرعية	18	238	256	172	64	236	20
محكمة قباطيه الشرعية	0	174	174	64	83	147	27
محكمة الرام الشرعية	0	106	106	57	49	106	0
محكمة العيزرية الشرعية	1	36	37	25	11	36	1
محكمة اريحا الشرعية	0	103	103	77	10	87	16
محكمة رام الله الشرعية	119	759	878	443	291	734	144
محكمة بير زيت الشرعية	2	129	131	69	48	117	12
محكمة سلواد الشرعية	0	33	33	20	9	29	4
محكمة نعلين الشرعية	7	59	66	22	38	60	6
محكمة الخليل الشرعية	99	487	586	387	168	555	31
محكمة دورا الشرعية	29	238	267	164	93	257	10
محكمة يطا الشرعية	29	119	148	98	34	132	16
محكمة حلحول الشرعية	22	253	275	162	77	239	36
محكمة غرب الخليل الشرعية	14	163	177	91	60	151	26
محكمة الظاهرية الشرعية	4	71	75	58	16	74	1
محكمة بيت لحم الشرعية	24	483	507	293	188	481	26
المجموع	1233	5602	6845	3442	2127	5569	1276

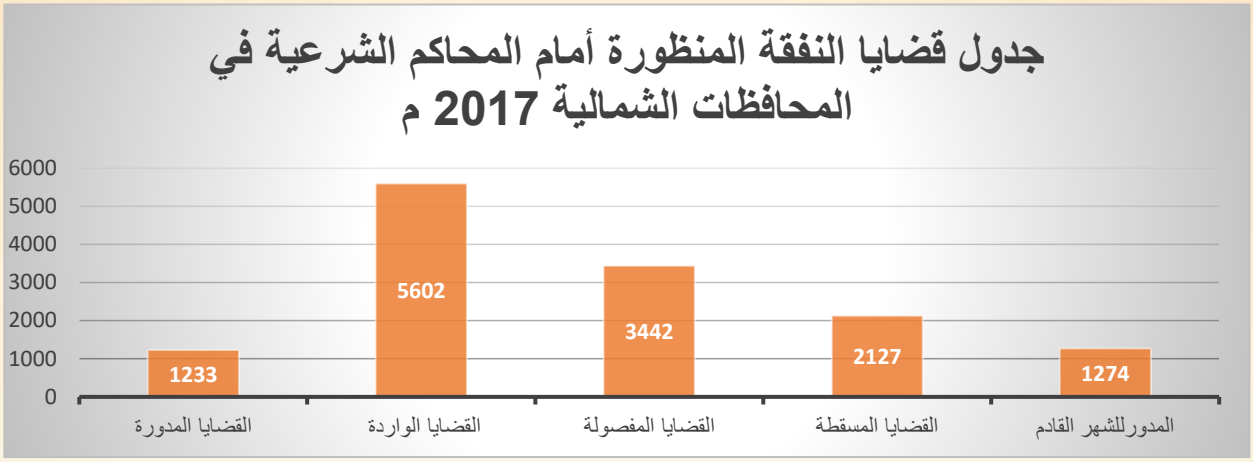

المحاكم	القضايا المدورة	القضايا الواردة	المجموع	القضايا المفصولة	القضايا المسقطة	المجموع	المدور للشهر القادم
المجموع	1233	5602	6845	3442	2127	5569	1274

جدول قضايا التفريق والفسخ والخلع والمشاهدة واثبات الطلاق خلال عام 2017 م

المحكمة	التفريق بانواعه	الفسخ بانواعه	اثبات الطلاق	الخلع القضائي	المشاهدة وتعديل المشاهدة
محكمة نابلس الغربية الشرعية	81	6	48	2	112
محكمة حوارة الشرعية	37	1	0	1	33
محكمة بديا الشرعية	52	0	0	0	27
محكمة طولكرم الشرعية	180	5	13	0	71
محكمة عتيل الشرعية	6	0	2	0	10
محكمة قلقيلية الشرعية	119	1	9	0	47
محكمة جنين الشرعية	54	2	11	1	74
محكمة طوباس الشرعية	17	2	3	0	19
محكمة سلفيت الشرعية	26	0	1	0	20
محكمة قباطيه الشرعية	17	0	3	0	17
محكمة الرام الشرعية	57	0	0	0	15
محكمة العيزرية الشرعية	20	0	2	0	7
محكمة اريحا الشرعية	15	0	3	1	6
محكمة رام الله الشرعية	179	6	32	4	89
محكمة بيرزيت الشرعية	37	0	1	0	22
محكمة سلواد الشرعية	12	0	1	1	3
محكمة نعلين الشرعية	11	0	1	1	4
محكمة الخليل الشرعية	171	2	37	0	83
محكمة دورا الشرعية	93	4	15	5	33
محكمة يطا الشرعية	65	3	25	0	16
محكمة حلحول الشرعية	25	0	15	0	16
محكمة غرب الخليل الشرعية	1	17	18	0	9
محكمة الظاهرية الشرعية	6	1	7	0	6
محكمة بيت لحم الشرعية	148	2	13	2	82
المجموع	1429	52	260	18	821

- احصائية نيابة الاحوال الشخصية عام 2017 م سنوي

الرقم	إسم الدائرة	مدور من الشهر السابق	وارد	المجموع	المفصول	المدور لشهر القادم
1	محاكم قلقيلية، طولكرم ،سلفيت	8	49	57	47	10
2	نابلس، جنين، طوباس	26	137	163	116	47
3	منطقة جنوب الضفة/الخليل	13	90	103	83	20
4	منطقة بيت لحم	9	88	97	77	20
5	منطقة وسط الضفة/القدس	17	67	84	43	41
	المجموع العام	73	431	504	366	138

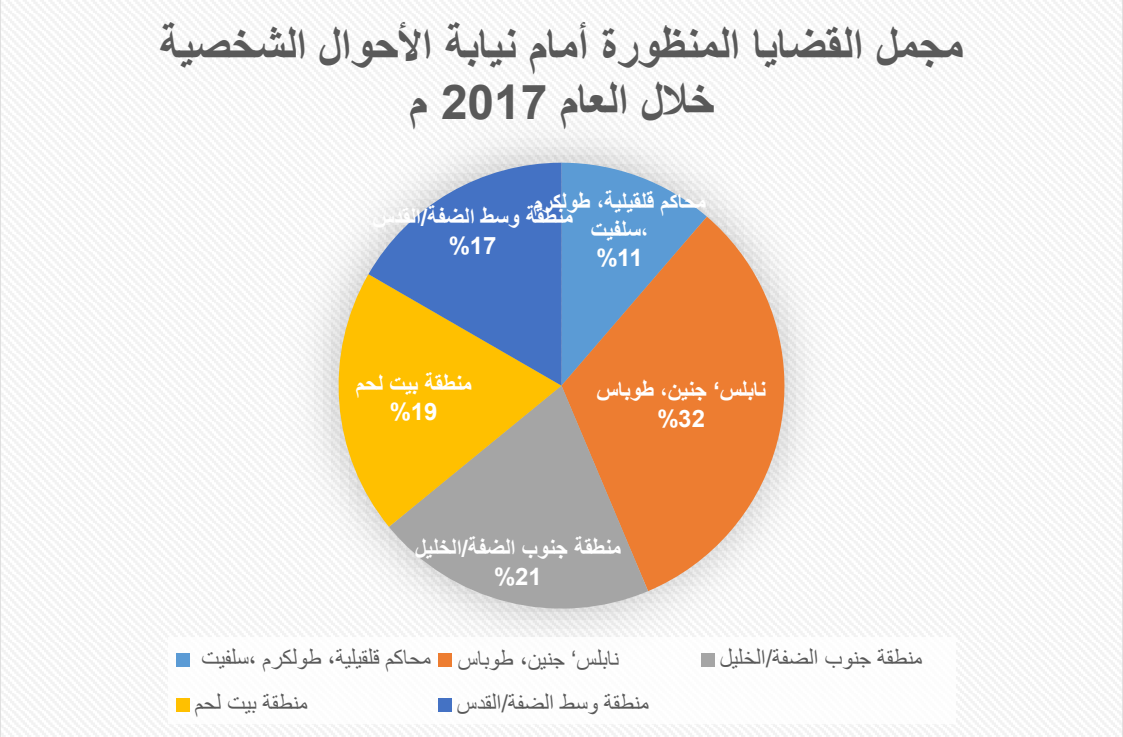

"سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية يلتقي فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف"

"سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية يلتقي البابا فرنسيس بابا الفاتيكان"

"سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي القضاة مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية مع فخامة الرئيس فلاديمير بوتين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية"

"سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية يلتقي فخامة الرئيس الشيشاني رمضان قاديروف في العاصمة الشيشانية غروزني"

"تعيين الشيخ أحمد حسين قاضياً شرعياً "

" خلال استقبال السفير الصيني "

"خلال افطار رمضاني لأيتام قرية الأطفال SOS في مدينة بيت لحم"

" لقاء سماحة قاضي القضاة مع مفتي جمهورية الشيشان "

" سماحة قاضي القضاة مع أعضاء المجلس القضائي الشرعي "

"سماحة قاضي القضاة الدكتور محمود الهباش خلال استقباله ممثل روسيا لدى دولة فلسطين السيد حيدر أغانين "

" خلال زيارة سماحة قاضي القضاة الى جمهورية الهند "

" سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي القضاة مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية "ضيف شرف" باسم فلسطين على مقاطعة اروغوايانا البرازيلية "

"خلال الورشة العلمية مصطلحات أسرية والتي نظمها ديوان قاضي القضاة"

"أثناء تسليم صندوق أيتام محكمة طولكرم الشرعية لمؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى "

" القاضي د.ماهر خضير يلقي كلمة سماحة قاضي القضاة أثناء اجتماع اللجنة الوطنية للمساعدة القانونية بحضور وزير العدل "

"صورة تجمع السيد الرئيس محمود عباس وسماحة قاضي القضاة مع العلماء المسلمين في جمهوريات روسيا الاتحادية "

"سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي القضاة مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية خلال مؤتمر التضامن الهندي مع فلسطين في مدينة حيدر اباد عاصمة ولاية تيلينجانا الهندية"

" سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية يوقع مذكرة تفاهم في المجال القضائي مع نائب رئيس القضاء السوداني عبد المجيد إدريس علي "

" سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي القضاة، مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية يقدم واجب العزاء بالشهيد يعقوب أبو القيعان في قرية أم الحيران بالنقب "

" سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية يلتقي سماحة الشيخ حسين كافازوفيتش مفتي جمهورية البوسنة والهرسك "

" سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية خلال افتتاح اعمال مؤتمر الازهر ومجلس حكماء المسلمين "الحرية والمواطنة.. التنوع والتكامل""

"سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية يلتقي معالي الدكتور يوسف بن احمد العثيمين امين عام منظمة التعاون الاسلامي "

"سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية يستقبل سعادة السفير التونسي لدى فلسطين الحبيب بن فرح "

"سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية يستقبل وفدا من رجال الدين المسلمين في جمهوريات اوكرانيا وروسيا والشيشان والجبل الاسود "

"سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية يلتقي رئيس الوزراء التايلندي برايون تشان اوتشي في العاصمة بانكوك"

"سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية يلتقي أعضاء في البرلمان البرتغالي ولجنة الصداقة البرلمانية البرتغالية الفلسطينية "

"سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية يستقبل السيد وانغ تسوان وزير الاديان في جمهورية الصين الشعبية "

"سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين الشرعيين ومستشار الرئيس محمود عباس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية يلتقي سماحة الشيخ راوي عين الدين رئيس الادارة الدينية لمسلمي روسيا الاتحادية "

" سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين ومستشار السيد الرئيس محمود عباس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية يلقي خطبة الجمعة في المسجد الكبير في العاصمة الاقتصادية البرازيلية ساوباولو"

سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي القضاة مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية "ضيف شرف" باسم فلسطين على مقاطعة مدينة لوفرامنتو البرازيلية

سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية يستقبل سفير جمهورية البرازيل لدى دولة فلسطين فرانسيسكو ماورو اولند

"تكريم سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين في الحفل الختامي لمسابقة موسكو الدولية للقرآن الكريم في روسيا"

"سماحة الدكتور محمود الهباش قضاة فلسطين يكرم سماحة الشيخ راوي عين الدين رئيس مجلس المفتين في جمهورية روسيا الاتحادية"

"سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي القضاة مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية خلال مؤتمر التضامن الهندي مع فلسطين في مدينة حيدر اباد عاصمة ولاية تيلينجانا الهندية"

"سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي القضاة مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية يلتقي بالشيخ احمد البخاري امام مسجد جامع وأمين عام جمعية علماء المسلمين في الهند"

"سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي القضاة مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية يلتقي بالشيخ احمد البخاري امام مسجد جامع وأمين عام جمعية علماء المسلمين في الهند "

"سماحة الدكتور محمود الهباش قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الاسلامية يلتقي السيد رستم مينيخانوف رئيس جمهورية تتارستان احدى جمهوريات روسيا الاتحادية"

"صورة جماعية لاصحاب الفضيلة قضاة المحاكم الشرعية في فلسطين "

" ورشة عمل لمدراء المحاكم الشرعية "

"فضيلة القاضي مصطفى الطويل رئيس المحكمة العليا الشرعية خلال مؤتمر في تركيا "

" صور من الورشة التدريبية بعنوان ضبط التركة وتصفيتها وأذونات القسمة والافرازوالرهن المتعلقة بالقاصرين وفاقدي الاهلية والغائبين - فضيلة القاضي الشيخ ربحي القصراوي - رئيس المكتب الفني 2017/8/22"

"صور من الورشة التدريبية لأصحاب الفضيلة قضاة الشرع الحنيف حول الوقف والتوثيقات المتعلقة به اعداد وتقديم فضيلة القاضي الشيخ ربحي القصراوي عضو المحكمة العليا الشرعية رئيس المكتب الفني"

"صور من الورشة التدريبية لأصحاب الفضيلة قضاة الشرع الحنيف حول طرق الإثبات في المحاكم الشرعية: الاقرار، البينات الخطية والشخصية، النكول، اليمين والقرينة.اعداد وتقديم فضيلة القاضي الشيخ مصطفى الطويل رئيس المحكمة العليا الشرعية 2017/9/27

"صور الاجتماع التنسيقي لبرنامج تعزيز العدالة وديوان قاضي القضاة بالتعاون مع جمعية التنمية المجتمعية والتعليم المستمر وجمعية أدوار للتغيير الاجتماعي في قاعة المركز الاعلامي التابع لديوان قاضي القضاة. 2017/10/18 "

صور من اللقاء التدريبي الثاني لعدد من اصحاب الفضيلة قضاة الشرع الحنيف ومدراء المحاكم حول (منظومة القوانين الشرعية المعمول بها في دولة فلسطين واجراءات التقاضي في عقود الزواج. (تقديم فضيلة القاضي الدكتور ماهر خضير- عضو المحكمة العليا الشرعية2017/11/14

صور التدريب الاسبوعي لأصحاب الفضيلة قضاة الشرع الحنيف وأعضاء نيابة الاحوال الشخصية في ديوان قاضي القضاة بقاعة المركز الاعلامي موضوع التدريب : نظرية الفساد والبطلان في عقد الزواج وأسباب فسخه من خلال إجراء محاكمات صوريةتقديم فضيلة القاضي الشرعي الشيخ توفيق أبو هاشم عضو المحكمة العليا الشرعية. 2017/11/22

"صور من الفحص النهائي لبرنامج عدالة الالكتروني مختبر الحاسوب في ديوان قاضي القضاة"

"اصحاب الفضيلة قضاة المحاكم الشرعية في قطاع غزة"

الشيخ محمود سلامة
مواليد 1943 م
الشيخ محمد عواد
2003 – 1907
الشيخ محمد أبو شعبان
1990 – 1912
الشيخ رامز مسمار
1959 – 1903
اعلام القضاء الشرعي في قطاع غزة قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية
الشيخ محمد جودة
مواليد 1915 م
الشيخ مصطفى الشوا
1992 – 1907
دولة فلسطين
ديوان قاضي القضاة
الشيخ كمال الآغا
الشيخ خلوصي يسيسو
1965 – 1910 م
الشيخ محمد الشريف
1981 – 1905
الشيخ علي أبو شمالة
2003 – 1923 م
الشيخ محمد الحليمي
1995 – 1937 م
الشيخ خليل الحليمي
مواليد 1935 م

الانجازات والتطلعات المستقبلية

يسعى ديوان قاضي القضاة في فلسطين دوما الى تعزيز الثقة بالنظام القضائي الشرعي والى تطوير وتعزيز فعالية وكفاءة الأداء حتى تتسم بالدقة والسرعة وتقديم خدمات قضائية ميسرة الوصول للجميع ،وذلك من خلال الخطط الاستراتيجية والمرحلية التي تحوي اهدافها ونشاطاتها وتتطلع الى مستقبل زاهر في القضاء الشرعي يحقق العدل والاستقلالية والشفافية والابتكار والوحدة القضائية الفلسطينية وطموحاتنا ننجزها بالصبر والحكمة والرؤية الواضحة والادارة الحكيمة ولأجل هذه الغايات والأهداف خطا القضاء الشرعي الفلسطيني خطوات كبيرة وتطورا" ملموسا" ، فعلى صعيد البنية التشريعية تم انجاز قانون التنفيذ الشرعي وانجاز عدد من الأنظمة وإرساء عدد من المبادئ القانونية من خلال المحكمة العليا الشرعية ولا زال هناك عدد من مشاريع القوانين في طريقها الدستوري للاقرار.

وعلى صعيد التطوير والتدريب فقد تم عقد عدد من الدورات التدريبية للموظفين لتطوير مهاراتهم وزيادة كفاءة نظام الادارة وتطوير الاجراءات والخدمات المقدمة وتفعيل استخدام الخدمات الذكية وايضا" تم عقد عدد من الدورات القضائية لأصحاب الفضيلة قضاة المحاكم الشرعية على مدار عام 2017 بواقع يومين تدريبين في الاسبوع وفي جميع فروع العمل القضائي ، وحاضر فيها كبار القضاة من المحكمة العليا الشرعية.

أماعلى صعيد تطوير البنية التحتية لديوان قاضي القضاة فقد تم انجاز عدد من المباني وتأثيثها كمبنى محكمة نابلس الشرعية ومبنى محكمة جنين الشرعية .

ولا زال العمل جاري بخطى حثيثه واجتهاد مستمر في اعداد البرامج والخطط المستقبلية للنهوض بالقضاء الشرعي الفلسطيني .

وهذه ملخصات لانجازات وطموحات ديوان قاضي القضاة المحاكم الشرعية الفلسطينية لعام 2017 م :

بلغ عدد الدعاوي الورادة خلال عام 2017 الى المحاكم الشرعية الابتدائية في المحافظات الشمالية 13464 دعوى يضاف الى ذلك عدد 1943 دعوى تم تدويرها من العام الماضي ، فبلغ عدد الدعاوى التي تم النظر فيها .

1- ما مجموعه 15407 دعوى أسقط منها 8002 دعوى وفصلت المحاكم بـ 5150 دعوى أي تم الانتهاء من النظر بما نسبته 85 % من مجمل عدد الدعاوى المنظورة.

اعمال المحاكم الشرعيه	المدور السابق	الوارد	المجموع	المفصول	المسقط	المجموع	المدور التالي	المدور السابق
الدعاوى	1943	13464	15407	8002	5150	13152	2255	1943

2- بلغ عدد الدعاوى التي فصلتها المحاكم الشرعية الابتدائية في قطاع غزة 11881 دعوى ومعاملة في حين فصلت محاكم الاستئناف الشرعية في قطاع غزة عدد 1499 دعوى وفصلت المحكمة العليا الشرعية في قطاع غزة 692 دعوى .

3- وفقا" لبيانات المحاكم الشرعية في محافظة القدس فقد بلغ عدد معاملات الزواج التي سجلتها المحاكم 2875 عقد زواج كان من بينها 71 عقد زواج مكرر ، وبلغ عدد حالات الطلاق 374 حالة طلاق من بينها 197 حالة طلاق قبل الدخول .

4- بلغ عدد التوثيقات والحجج التي أنجزتها المحاكم الشرعية في المحافظات الشمالية خلال عام 2017 ما مقداره 110714 معاملة.

5- بلغ عدد الدعاوى التي وردت محاكم الاسئناف الشرعية في المحافظات الشمالية 1289 دعوى اسئناف وبلغ عدد الدعاوى المفصولة 1289 دعوى وبلغ عدد المعاملات والدعاوى التي أنجزتها المحكمة العليا الشرعية 925 معاملة بنسبة انجاز مقداره 100 % من عدد المعاملات المنظورة أمامها.

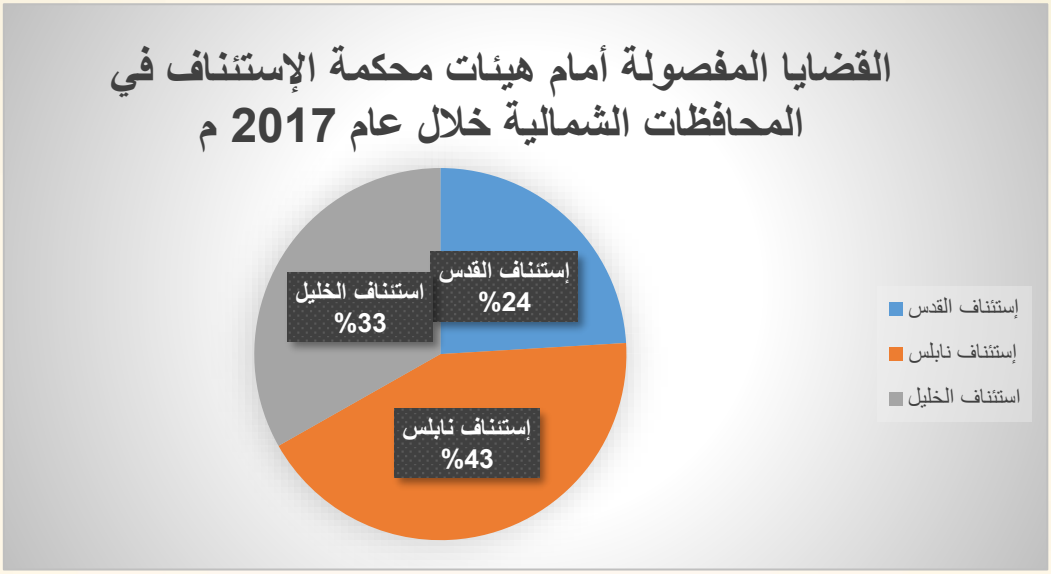

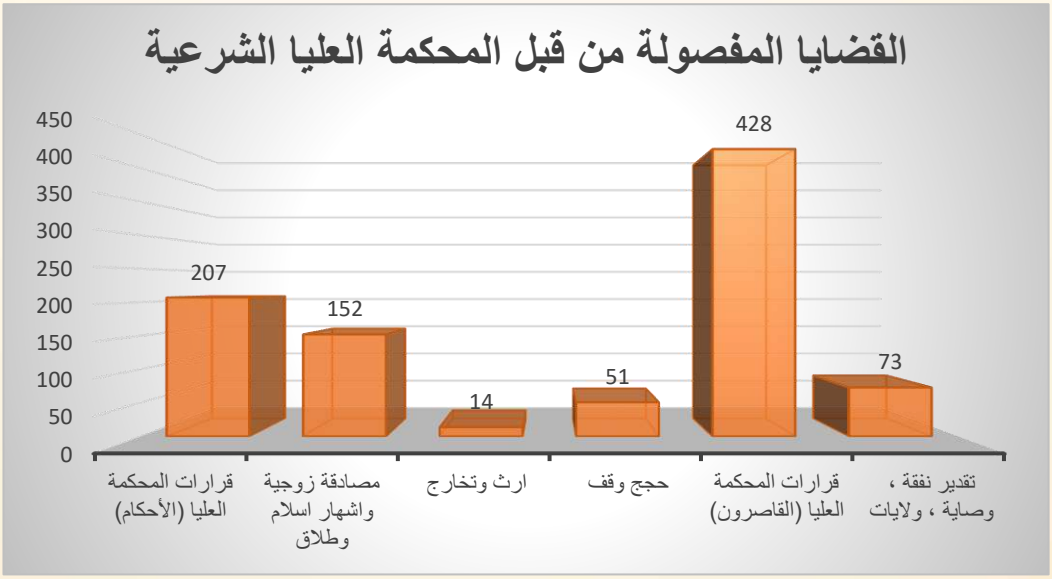

6- من المحاكم الشرعية الابتدائية التي أظهرت تحسنا" في عدد الدعاوى التي نظرتها وفصلت فيها خلال عام 2017 مقارنة مع العام الذي سبقه كانت ـ محاكم هي محكمة بيت لحم والخليل وجنين ورام الله وأريحا .

7- بلغ خلال عام 2017 مجموع حالات الزواج 28875 حالة زواج مقارنة مع 29214 حالة زواج تمت في العام الذي سبقه وبذلك تراجعت حالات الزواج خلال عام 2017 ما مقداره 339 حالة زواج وبلغ خلال عام 2017 عدد حالات الزواج المكرر 1402 حالة مقابل 1408 حالة من العام الذي سبق.

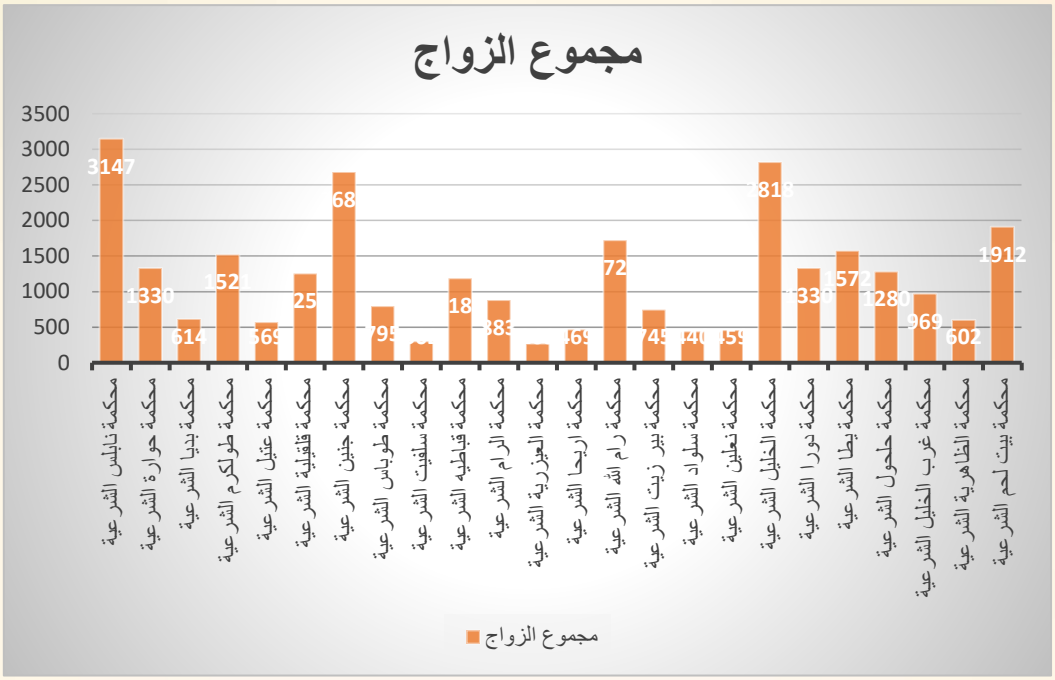

8- بلغ عدد حالات الطلاق عام 2017 5166 حالة طلاق منها عدد 2615 حالة طلاق قبل الدخول والخلوة الشرعية وعدد 2551 حالة طلاق بعد الدخول وبذلك يكون الطلاق قد ارتفع خلال عام 2017 الى 5166 حالة بعد أن بلغت في عام 2016 الى مقداره 4467 حالة طلاق منها 2076 حالة طلاق قبل الدخول و 2111 حالة طلاق بعدالدخول . أي بفارق 699 حالة طلاق زيادة عن عام 2016.

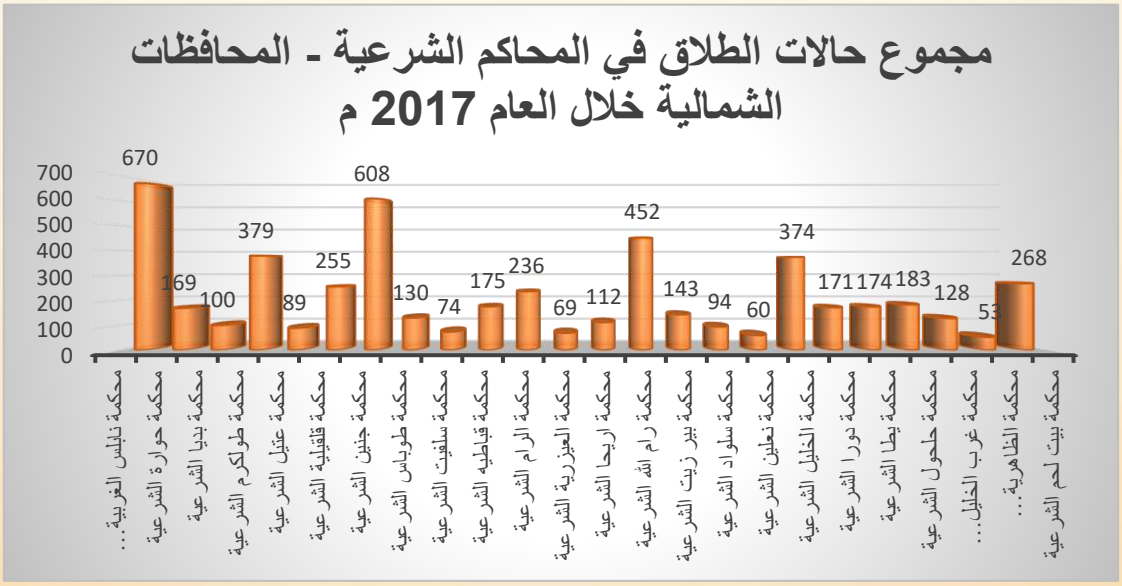

9- بلغ عدد دعاوى النفقات التي نظرتها المحاكم الشرعية في المحافظات الشمالية خلال عام 2017 ما مقداره 6845 دعوى ورد منها خلال العام ذاته 5602 دعوى ، بلغ عدد الدعاوى المفصولة 3442 والمسقطة 2127 وتم تدوير 1276 دعوى الى العام 2018.

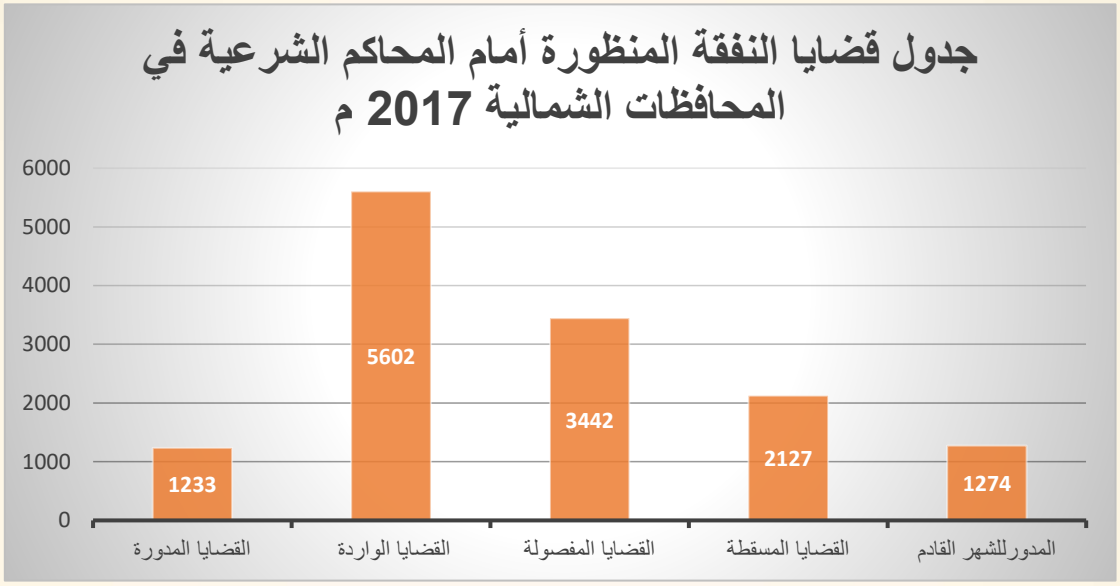

10- بلغ عدد الدعاوى التي نظرتها دائرة التنفيذ الشرعية خلال عام 2017 3988 دعوى فصلت في عدد 1237 دعوى، وتم تدوير عدد 2751 دعوى .

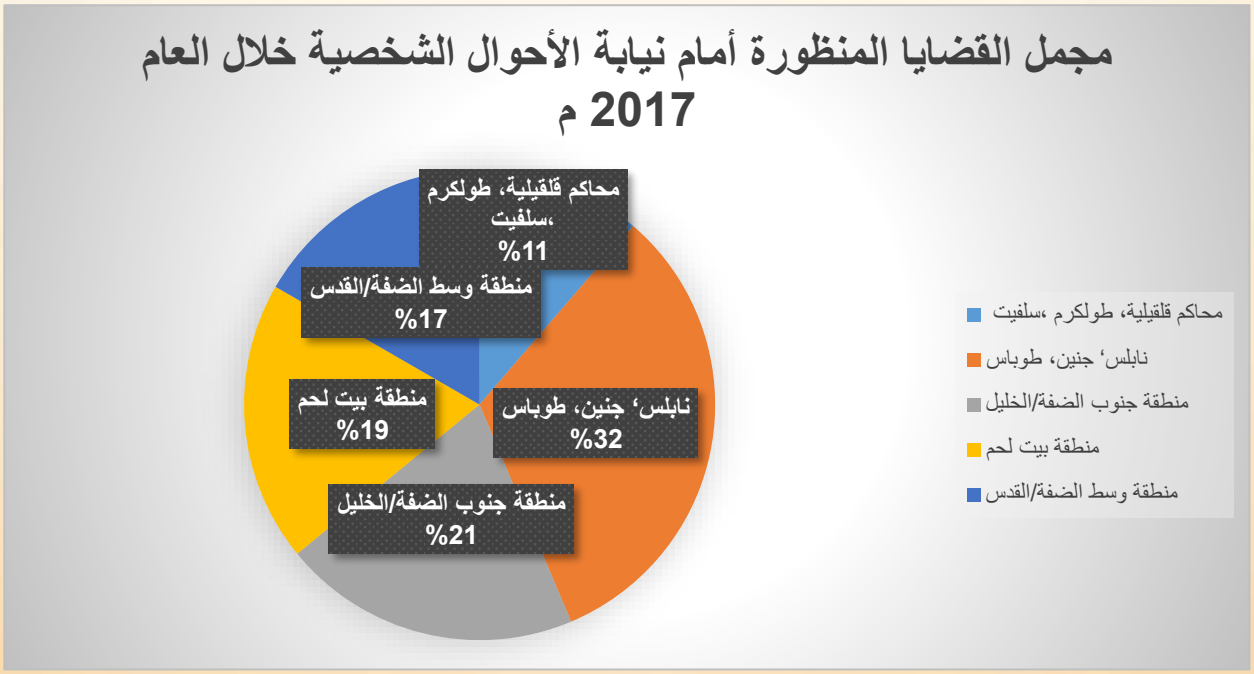

11- بلغ عدد الدعاوى التي نظرتها نيابة الأحوال الشخصية خلال عام 2017 ما مقداره 504 دعوى فصلت خلال الفترة ذاتها ما مقداره 366 دعوى أي بنسبة 73 % من مجمل الدعاوى التي باشرتها النيابة ، وتم تدوير ما مقداره 138 دعوى الى العام التالي.

12-بلغت موازنة ديوان قاضي القضاة للعام 2017 للنفقات الجارية والرأسمالية مبلغ 28500000 شيقل علما" بأن هناك نفقات رأسمالية بمبلغ 500000 شيقل لم تكتمل اجراءات صرفها خلال عام 2017.

كما بلغت موازنة النفقات التطويرية 2662310.58 شيقل وبلغت ايرادات المحاكم الشرعية المحصلة 8552338 شيقل وبلغت ايرادات أجور عقود الزواج المحصلة 462410 شيقل .

ومن أهم التطورات على صعيد التشريعات :

في عام2017 تم التطبيق الفعلي والعملي لقانون التنفيذ الشرعي رقم17 / 2016 بعد أن تم عقد دورات تدريبية لقضاة التنفيذ الذي وقع عليهم الاختيار، كما تم انشاء دوائر التنفيذ في كل محكمة شرعية ، كما تم الانتهاء من اعداد مشروع القضاء الشرعي وجاري العمل على اقراره الدستوري ، قام المكتب الفني بالمحكمة العليا الشرعية بتعميم المبادئ القانونية التي استخلصتها المحكمة العليا الشرعية حتى يهتدى بها قضاة المحاكم الشرعية.

وعلى صعيد تأهيل المحاكم الشرعية تم الانتهاء من تأهيل محكمة نابلس الشرعية والانتهاء من تأهيل محكمة جنين الشرعية وتم تسليمها الى ديوان قاضي القضاة وجاري العمل على الاقتراب من تأهيل محكمة طولكرم الشرعية والشروع باعادة تأهيل عدد اخر من المباني .

تم خلال العام 2017 الانتهاء من اعادة تأهيل وتجهيز دائرة الارشاد والاصلاح الأسري المركزية واستكمال الجهود لتطوير هذه الدائرة واعتماد دبلوم الارشاد النفسي بالشراكة مع الجامعات الفلسطينية ، بالاضافة الى الانتهاء من تأهيل وتجهيز مكتب نقطة الاتصال لتفعيل نظام التحويل الوطني والانتهاء من تجهيز عدد من أقسام الارشاد والاصلاح الأسري وأماكن المشاهدة في المحاكم الشرعية .

تم الاستمرار في تطوير مركز الحاسوب المركزي بديوان قاضي القضاة والعمل على اكمال ربط المحاكم الشرعية الكترونيا" والانتهاء من حوسبة وأرشفة المحاكم الشرعية في ديوان قاضي القضاة.

واصل ديوان قاضي القضاة تنفيذ الخطط التدريبية المتعلقة بتطوير الذات وزيادة كفاءة القدرات القضائية لأصحاب الفضيلة ومعاوني القضاة و رؤساء الأقلام وتم وضع الخطط المستقبلية لزيادة برامج التدريب.

واصل ديوان قاضي القضاة خلال عام 2017 الشراكة مع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني وتم خلال عام 2017 بالمشاركة في عضوية المجلس الوطني للطفل وكذلك المشاركة في المشاورات الوطنية للتقرير الأولي لدولة فلسطين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

قامت دائرة التفتيش القضائي خلال عام 2017 بالتفتيش الدوري على 22 محكمة شرعية كما قامت الهيئة بالتفتيش المفاجئ على كافة المحاكم الشرعية وتلقت عددا من الشكاوى وحققت مع أطراف الشكاوى وأصدرت تقاريها بهذا الخصوص .
أصدر المكتب الفني في المحكمة العليا الشرعية خلال عام 2017 حوالي مائة مبدأ قانوني جديد وأوصى باصدار عدد من التعليمات الادارية المتعلقة بالعمل القضائي بما يساهم في تعزيز فاعلية العمل القضائي وترسيخ المباديء القانونية الشرعية.

تعاملت دائرة الارشاد والاصلاح الأسري خلال عام 2017 مع 5579 حالة عرضت عليها وتم التوصل للمصالحة 680 حالة وتم ارشاد 273 حالة وتم عقد اتفاق 32 حالة وانهاء ملف وعدم متابعة من قبل أطراف العلاقة بعد ارشادهم وحفظه الملف بدون متابعة قضائية بما يعادل 297 حالة كما تم تحويل 4176 حالة لاستكمال اجراءات التقاضي ، وتم تدوير لعام 2018 وما زال متداولا" مجموعه 121 دعوى .

التطلعات والطموحات

ان ديوان قاضي القضاة يطمح في الأعوام القادمة باستمرار النهوض بالمحاكم الشرعية والدوائر التابعة لهاوتنفيذ الخطط والرؤيه والرسالة التي وضعها في بداية هذا التقرير ، ومن ذلك :

1- الاستمرار باعادة تأهيل مباني المحاكم الشرعية في محافظات الوطن كمحاكم بيت لحم والخليل ورام الله وغيرها ورصد احتياجاتها وكذلك العمل على تطوير المحكمة العليا ورفدها بالكوادر المعاونة وتأهيل المبنى الخاص بها تكنولوجيا" واداريا" وكذلك محكمة الاستئناف الشرعية بجميع هيئاتها.

2- التركيز على توحيد القضاء الشرعي بين جناحي الوطن ووضع الخطط المناسبة للعمل على النهوض بالقضاء الشرعي في المحافظات الجنوبية من جميع النواحي القضائية واللوجستية.

3- اقرار التشريعات المعدة من قبل ديوان قاضي القضاة كقانون أصول المحاكم الشرعية وقانون الأحوال الشخصية والطموحات تتعدى ذلك لانجاز مشاريع قوانين أخرى تتعلق بحماية الأسرة والطفل لوضع قانون للمشاهدة والاستضافة وانشاء دائرة تحكيم شرعي.

4- تعزيز دور التنسيق القضائي والمكتب الفني وذلك برفدهما بكوادر بشرية مؤهلة ودعمها لوجستيا" .

5- الاستمرار بالعمل على تعزيز وزيادة كفاءة نظام ادارة الدعاوى وتنفيذ الأحكام وتعزيز كفاءة خدمة المتعاملين.

6- الاستمرار في ايصال القضاء الشرعي لكل أرجاء الوطن انطلاقا من مدينة القدس عاصمة دولة فلسطين وتطوير الاجراءات والخدمات المقدمة باستقطاب وتطوير موارد بشرية وطنية مبدعة ذات كفاءة عالية والمحافظة عليها.

7- الاستمرار في تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي ودعم الرقابة الداخلية.

8- الاستمرار في العمل على تعزيز نيابة الأحوال الشخصية من خلال الاستمرار بدمجها بالمرحلة الثالثة كحوسبة المحاكم مما يساهم برفع الكفاء والفاعلية واقرار هيكليتها وتسكين الموظفين عليها والاستمرار في زيادة وتعزيز كفاءة كوادرها وتعزيز البنية القانونية لعمل النيابة.

9- الاستمرار بدعم دوائر الارشاد والإصلاح الأسري ورفع جاهزيتها ورفدها بكوادر مؤهلة وتهيئة الجو المناسب لعملها لتحسين أدائها وفاعليتها.

10- الاستمرار بتطوير والاهتمام بدور المركز الاعلامي ورفده بالدعم اللازم حتى يكون اللسان الناطق بالعدالة والموضوعية والتعبير عن القضاء الشرعي.

11-استمرار العمل على انهاء حوسبة وأتمتة وأرشفة أعمال ديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية المنتشرة في أرجاء الوطن وربطها مع مركز الحاسوب بالديوان ، بالاضافة الى انهاء دمجها ضمن الحكومة الالكترونية.

12-الاستمرار بتطوير ودعم برامج التدريب والتأهيل القانوني والاداري والمالي .

13- تطوير وتقنين دائرة التخطيط القضائي ودعمها حتى تضع الخطط المستقبلية.

وأخيرا" فان رسالة ديوان قاضي القضاة هي قضاء شرعي مستقل يحقق العدالة الناجزة ويتسم بالدقة والتيسير ويؤدي خدمات قضائية وأسرية بيسر وسهولة الوصول للجميع وسنبذل كل الجهد لتنفيذها في الأعوام القادمة بمشيئة الله .

الخاتمة

وهكذا لكل بداية نهاية ، وخير العمل ما حسن آخره ، وخير الكلام ما قل ودل، ففي نهاية هذا التقرير لعام 2017م ، والذي أظهر انجازات وتطلعات ديوان قاضي القضاة ،وأعطى لمحة تاريخية عن تاريخ القضاء الشرعي الفلسطيني على مدى عقوده الطويلة، وأبرز أهم انجازات المحاكم الشرعية لعام 2017م طبقا للرؤية والرسالة التي حددها سماحة قاضي القضاة د.محمود الهباش، والتي تؤكد على أن رؤية القضاء الشرعي الفلسطيني، هي الريادة والابداع والتميّز ومواكبة التطور، ورسالته قضاء شرعي مستقل يحقق العدالة الناجزة ويتسم بالدقة والتيسير، ويؤدي خدمات قضائية أسرية بيسر وسهولة الوصول للجميع .

إن طموحاتنا في ديوان قاضي القضاة لا حدود لها، ونأمل ان نكمل ونحقق في العام القادم 2018م كل البرامج والخطط التي تم رسمها ويأتي على رأسها اكمال بناء القضاء الشرعي والنهوض به في كل ربوع وطننا الفلسطيني انطلاقا من القدس الشريف العاصمة الأبدية لدولة فلسطين والى قطاع غزة الحبيبة، والإصرار والعمل لإنهاء الانقسام وتوحيد جهاز القضاء الشرعي، فالشعب الفلسطيني الذي ضحى وثبت على أرضه وحافظ على عرضه وقدم الكثير لابد أن نقدم له الخدمات وتزال من أمامه العقبات وأن يكون القضاء الشرعي ركناً أساسياً من أركان بناء دولة فلسطين .

نسأل الله أن يوفقنا لخدمة فلسطيننا الحبيبة الأبية وعاصمتها الأبدية القدس الشريف.

والله ولي التوفيق

عناوين المحاكم

اسم المحكمة	العنوان	رقم الهاتف
ديوان قاضي القضاة و المحكمة العليا الشرعية	البيرة / شارع المغتربين/ بالقرب من اجنحة جمزو الفندقية	02-2414570/1/2
الخليل/ باب الزاوية	بالقرب من محطة حسونة للمحرقات	02-2228234
الخليل/ البلدة القديمة	بالقرب من المدرسة الابراهيمية	02-2235988
يطا	بالقرب من بلدية يطا	02-2270221
حلحول	بالقرب من بلدية حلحول	02-2292333
الخليل الجنوبية (الظاهريه)	حي الخوخة قرب شركة الكهرباء	02-2265007
الخليل الغربية (ترقوميا)	بالقرب نادي ترقوميا الرياضي	02-2584240
دورا	بالقرب من بلدية دورا	02-2280591
استئناف الخليل	بالقرب من محطة حسونة للمحرقات	02-2217880
بيت لحم	باب الدير ساحة المهد / قرب مسجد عمر بن الخطاب	02-2742452
العيزرية	مقر المحافظة / فوق البنك التجاري الفلسطيني	02-2798096
اريحا	بالقرب من الدوار	02-2322572
الرام	بالقرب من داخلية الرام	02-2344838
رام الله والبيرة	البالوع قرب هيئة الفساد	02-2422110
رام الله الغربية (نعلين)	بجانب بلدية نعلين	02-2482727
بيرزيت	قرب دوار البريد	02-2810928
رام الله الشرقية (سلواد)	مبنى بلدية سلواد	02-2891001
نابلس الشرقيه	السوق الشرقي شارع الانبياء	09-2380140
نابلس الغربية	شارع رفيديا- عمارة الزكاة	09-2341983
استئناف نابلس	شارع رفيديا- عمارة الزكاة	09-2351038
نابلس الجنوبية (حواره)	مقابل محطة وقود الحواري	09-2590332
طولكرم	فوق بنك فلسطين /عمارة برهم	09-2672076
طولكرم الشمالية(عتيل)	قرب مكتب تكسي النخيل	09-2661680
سلفيت	بالقرب من الداخلية	09-2515629
سلفيت الغربية (بديا)	مبنى بلدية بديا	09-2993565
قلقيلية	حي صوفين بالقرب من قيادة الامن الوطني	09-2940051
جنين	قرب دوار يحيى عياش	04-2501047
جنين الجنوبية (قباطية)	قرب بنك الاردن	04-2512047
طوباس	عمارة ضبابات / قرب مسجد الشهيد	09-2574567

جدول المحتويات

كلمة الدكتور محمود الهباش 7

لمحة تاريخية عن القضاء الشرعي في فلسطين 11

لوحة شرف لرؤساء جهاز القضاء الشرعي في فلسطين 16

ديوان قاضي القضاة 17

القوانين المنظمة لعمل القضاء الشرعي الفلسطيني 18

أولاً : القوانين المطبقة في الضفة الغربية 18

ثانياً : القوانين المطبقة في قطاع غزة 18

الدوائر والمحاكم التابعة لديوان قاضي القضاة 20

المحكمة العليا الشرعية والمكتب الفني 21

محاكم الاستئناف الشرعية ..... 26 .

المحاكم الابتدائية 27

المجلس القضائي الشرعي 28

هيئة التفتيش القضائي والرقابة الداخلية 30

دائرة التنفيذ الشرعي 33

التخطيط القضائي 34

نيابة الأحوال الشخصية 38

دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري 40

البحوث الفقهية 42

لجنة المحاميين الشرعيين 44

الدائرة القانونية 46

صندوق النفقة 48

الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية 51

العلاقات العامة في ديوان قاضي القضاة 52

تكنولوجيا المعلومات في ديوان قاضي القضاة 53

التقارير والاحصائيات 57

ديوان قاضي القضاة في صور 68

الانجازات والتطلعات المستقبلية 94

التطلعات والطموحات 101

الخاتمة 103

عناوين المحاكم 104